

وضريبية نتيجة غياب معيار وطني لإدراج الأصول الرقمية في الدفاتر المالية. ويوصي البحث بضرورة إصدار قانون خاص ينظم الأصول الرقمية وفق معايير AML/KYC، ويحدد شروط الترخيص والرقابة، ويمنح الشركات إطاراً قانونياً مستقراً يوازن بين الابتكار وحماية النظام المالي.

الكلمات المفتاحية:

العملات الرقمية؛ الأصول الافتراضية؛ التشريع العراقي؛ المسؤولية القانونية؛ مكافحة غسل الأموال؛ البلوكشين؛ التنظيم المالي؛ الشركات العراقية.

Abstract

Digital assets and cryptocurrencies have rapidly expanded worldwide, creating complex legal and regulatory challenges particularly in jurisdictions that do not officially recognize such instruments, including Iraq. This research examines the current Iraqi legal framework governing corporate dealings in digital currencies, highlighting the legislative gap and its implications for contractual validity, civil and tort liability, criminal responsibility, and accounting and tax obligations. The study further analyzes comparative experiences from Arab and global jurisdictions especially advanced regulatory models such as the UAE, Bahrain, the European Union, and the United States seeking to extract relevant lessons for developing a coherent Iraqi regulatory model.

The significance of this study lies in its comprehensive analytical approach, which incorporates Iraqi legislation, Central Bank

الآثار القانونية لتعامل الشركات العراقية مع العملات

الرقمية في ضوء القانون التجاري

أ.م. د سارة صباح لفطة الهنداوي

كلية الحقوق / جامعة النهرين

sarah.sabah@nahrainuniv.edu.iq

The Legal Implications of Iraqi

Companies Dealing with

Cryptocurrencies in Light of

Commercial Law

Dr. Sarah Sabah Lafta Al-Hindawy

College of Law / Al-Nahrain University

المخلص :

يشهد العالم توسعاً متسارعاً في استخدام العملات الرقمية والأصول الافتراضية، وهو ما أثار إشكاليات قانونية وتنظيمية خاصة في الدول التي لا تعترف رسمياً بهذه الأدوات، ومنها العراق. يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني العراقي المتعلق بتعامل الشركات بالعملات الرقمية، وبيان الفراغ التشريعي القائم، وتقييم أثره على الالتزامات التعاقدية والمسؤوليات المدنية والجنائية والمحاسبية. كما يتناول البحث التجارب العربية والدولية في مجال تنظيم الأصول الرقمية، لاسيما النماذج المتقدمة مثل الإمارات والبحرين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بهدف استنباط الدروس التشريعية المناسبة لبناء نموذج عراقي واضح وقابل للتطبيق.

وتبرز أهمية هذا البحث في أنه يقدم دراسة تحليلية شاملة تعتمد على القوانين العراقية السارية، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، مع مراجعة معمقة للاتجاهات القضائية والفقهية، إضافة إلى تحليل مقارنة لأطر تنظيم العملات الرقمية في الأنظمة القانونية الأخرى. خلص البحث إلى أن غياب اعتراف قانوني صريح بالأصول الرقمية في العراق خلق حالة من عدم اليقين القانوني أثرت على الشركات والمستثمرين، وأدت إلى مخاطر في العقود، والمسؤوليات المدنية، وإشكاليات جنائية تتعلق بالاحتيال وغسل الأموال، فضلاً عن صعوبات محاسبية

طرح أسئلة جوهرية تتعلق بطبيعتها القانونية، ومدى إمكانية التعامل بها، والآثار التي تترتب على استخدامها داخل الشركات. ويزداد هذا الجدل في العراق تحديداً بسبب غياب تشريع واضح ينظم التعامل بالأصول الرقمية، الأمر الذي يخلق حالة من الغموض لدى الجهات التجارية والرقابية¹. وتتجلى الإشكالية بصورة أوضح عندما تبدأ الشركات بالتعامل مع العملات الرقمية لأغراض الاستثمار أو الدفع أو تحويل القيمة، إذ تُطرح تساؤلات حول مشروعية هذه المعاملات ومدى ارتباطها بالقواعد العامة في القانون التجاري. كما يبرز تحدٍ آخر يتعلق بالمسؤولية القانونية التي تتحملها الشركات نتيجة المخاطر المرتبطة بتقلب الأسعار أو الاختراقات الإلكترونية أو الاحتيال، في ظل عدم وجود حماية تشريعية واضحة. كل ذلك يجعل التعامل بهذه الأصول نشاطاً محفوفاً بالمخاطر من الناحية القانونية والعملية².

ومن الجوانب التي لا تقل أهمية، المسألة المحاسبية والضريبية. فالشركات العراقية تواجه صعوبة في إدراج العملات الرقمية داخل الدفاتر المالية، بسبب غياب معيار رسمي يحدد طريقة تقييم هذه الأصول أو طريقة احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عنها. وقد أدت هذه الفجوة إلى اختلافات واضحة في المعالجات المحاسبية بين شركة وأخرى، وإلى ضعف في جودة التقارير المالية وعدم اتساقها مع متطلبات الشفافية التي تعتمد عليها الجهات الرقابية. كما أن غياب قاعدة ضريبية واضحة يزيد من احتمالات النزاع بين الشركات والسلطات الضريبية³. ويضاف إلى ما سبق أن التطوير التشريعي في الدول العربية والأجنبية حقق تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة من خلال وضع قواعد خاصة بالأصول الرقمية، وتنظيم منصات التداول، وإدخال معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة التشفير. أما في

instructions, judicial and doctrinal interpretations, and comparative legal analysis of digital asset regulation. Findings reveal that the absence of explicit legal recognition of digital assets in Iraq has generated profound legal uncertainty, affecting companies and investors through contractual instability, increased civil risk, potential criminal exposure related to fraud and money laundering, and notable accounting challenges due to the lack of national standards for recording digital assets. The study concludes by recommending the adoption of a specialized Iraqi digital asset law aligned with AML/KYC compliance, licensing requirements, and supervisory mechanisms, in order to establish a stable legal environment balancing innovation and financial integrity.

Key words:

Digital currencies; Virtual assets; Iraqi legislation; Legal liability; AML/KYC; Blockchain regulation; Corporate regulation; Financial compliance.

المقدمة

أصبحت العملات الرقمية من القضايا البارزة التي تشغل المشرّعين والخبراء في مختلف الدول خلال السنوات الأخيرة. فانتشار هذه العملات بين الأفراد والشركات، وتحولها إلى جزء من النشاط الاقتصادي اليومي، أدّى إلى

² عبد الكريم العاني، التنظيم القانوني للتقنيات المالية الحديثة، بغداد: دار الحكمة، ط2، 2021، ص 88.

³ سهى محمد رضا، المحاسبة الرقمية ومعايير الإفصاح المالي، عمّان: دار وائل للنشر، 2020، ص 59.

¹ أحمد عبد الحميد، القانون التجاري وتحديات الاقتصاد الرقمي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2019، ص 104.



وتزداد الإشكالية تعقيداً عندما تُطرح أسئلة حول صحة العقود، المسؤولية المدنية، المسؤولية الجنائية، آثار المحاسبة والضرائب، ومدى إمكانية الرقابة على العمليات الرقمية عبر البلوكشين. فلكل جانب أحكامه الخاصة، لكن غياب الإطار التنظيمي يجعل تطبيق هذه الأحكام غير ثابت أو عرضة للتأويل. وتنعكس هذه الأزمة على البيئة الاستثمارية وتخلق حالة من عدم اليقين القانوني تؤثر على الشركات والمستثمرين على حد سواء

أولاً: الأهمية النظرية

تبرز الأهمية النظرية للبحث في كونه يسלט الضوء على فراغ تشريعي لم يُعالج بعد في القانون العراقي، رغم اتساع دائرة التعامل العالمي بالأصول الرقمية. ويقدم البحث محاولة لبناء رؤية قانونية متكاملة تساعد في فهم الطبيعة القانونية للعمليات الرقمية وعلاقتها بالقواعد العامة في القانون المدني والتجاري. كما يساهم البحث في إثراء المكتبة القانونية العربية بدراسة حديثة حول موضوع ما زال في طور التشكل قانونياً، ويحتاج إلى تحليل علمي بعيد عن الطرح الإعلامي الشائع.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية في أن الشركات العراقية، سواء التجارية أو التكنولوجية أو المالية، بدأت بالفعل بممارسة أنشطة مرتبطة بالأصول الرقمية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولذلك فإن غياب التشريع لا يلغي الحاجة الواقعية إلى تنظيم هذه الأنشطة، بل يجعلها أكثر خطورة من الناحية المحاسبية والضريبية والقانونية. يوفر البحث معالجة تفصيلية لهذه الجوانب، ويقدم توصيات قابلة للتطبيق يمكن للجهات الحكومية والرقابية الاستفادة منها عند بناء الإطار التشريعي المقترح مستقبلاً.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، من أهمها:

العراق، فما زال التعامل مع العملات الرقمية يتم بقرارات تحذيرية من دون وجود إطار شامل، مما يزيد من الحاجة إلى دراسة مقارنة تساعد في فهم موقع التشريع العراقي من هذه التطورات، وتوضح حجم الفجوة القائمة وسبل معالجتها⁴.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية متكاملة حول الإطار القانوني لتعامل الشركات العراقية مع العملات الرقمية، من خلال توضيح طبيعة هذه العملات، واستعراض الآثار العقدية والمدنية والجنائية والمحاسبية المترتبة عليها، ومقارنة التجربة العراقية بالتجارب العربية والدولية، وصولاً إلى وضع مقترحات عملية تساعد في بناء نموذج قانوني متوازن يحقق الحماية ويواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي⁵.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في غياب إطار قانوني واضح ينظم تعامل الشركات العراقية بالعملات الرقمية، في وقت أصبح فيه الاستخدام التجاري لهذه العملات واقعاً فعلياً يصعب تجاهله. فالشركات التي تتجه إلى تبني الأصول الرقمية تواجه تناقضاً بين حاجتها للاستفادة من التكنولوجيا المالية الحديثة، وبين غياب قواعد قانونية يمكن الرجوع إليها لضبط هذا التعامل أو تحديد آثاره القانونية.

كما تظهر الإشكالية في عدم تناسق المعالجات القانونية بين فروع القانون المختلفة؛ فالقانون التجاري لا يقدم تعريفاً معتمداً للعملات الرقمية، والقانون المدني يرمز إليها ضمناً كأشياء غير مادية دون تنظيم تفصيلي، في حين تتعامل الجهات الرقابية معها بوصفها نشاطاً محفوفاً بالمخاطر دون حظر صريح. هذا التشتت بين النصوص يؤدي إلى صعوبة تحديد المركز القانوني للشركات التي تستثمر أو تتعامل بهذه الأصول.

⁵ نزار عبد الساتر، القانون والابتكار المالي: رؤية قانونية

معاصرة، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2021، ص

⁴ محمد حسن القريشي، الاقتصاد الرقمي والتحول التشريعي في

الدول العربية، دبي: مؤسسة الإمارات للدراسات، 2022، ص

كما يوظف البحث المنهج الوصفي في مرحلة جمع البيانات القانونية والمحاسبية والضريبية، بالإضافة إلى الاعتماد على تقارير المؤسسات الدولية المختصة بالتكنولوجيا المالية. يعزز هذا التكامل المنهجي القدرة على صياغة رؤية علمية متكاملة وتقديم مقترحات عملية قابلة للتطبيق في السياق العراقي.

خطة البحث

جاءت خطة البحث وفق هيكل أكاديمي متماسك، يبدأ بتحديد الإطار المفاهيمي، ثم ينتقل إلى دراسة الآثار القانونية، ثم التجارب المقارنة، وصولاً إلى تحليل الفجوة التشريعية وتقديم مقترحات التطوير. وتنوزع الخطة على الشكل الآتي:

المبحث الأول: الطبيعة القانونية والاقتصادية للعمليات الرقمية

المبحث الثاني: الآثار القانونية لتعامل الشركات العراقية بالعمليات الرقمية

المبحث الثالث: التجارب المقارنة وتطوير النموذج العراقي المبحث الأول: الطبيعة القانونية والاقتصادية للعمليات الرقمية

المبحث الأول: الطبيعة القانونية والاقتصادية للعمليات الرقمية

المطلب الأول: ماهية العمليات الرقمية

أولاً: تعريف العمليات الرقمية وخصائصها العامة

1. تعريف العمليات الرقمية

تعدّ العمليات الرقمية أحد أبرز مظاهر التطور التكنولوجي المرتبط بالثورة الرقمية الحديثة، وهي تمثل أصولاً افتراضية تُنشأ وتُتداول إلكترونياً عبر شبكات لا مركزية تعتمد على تقنيات التشفير والبلوكشين. ولا تصدر هذه العمليات عن جهة حكومية أو سلطة نقدية، ولا تُعدّ نقوداً قانونية ملزمة بطبيعتها⁶، بل تستمد قيمتها من حجم الطلب عليها ومن آليات السوق داخل منصات التداول. وقد

تحديد الطبيعة القانونية للعمليات الرقمية في ضوء القوانين العراقية المقارنة.

تحليل الآثار العقدية والمدنية والجنائية المترتبة على تعامل الشركات بهذه الأصول.

دراسة الآثار المحاسبية والضريبية لغياب إطار تنظيمي واضح.

مقارنة التجربة العراقية بالتجارب العربية والدولية للكشف عن حجم الفجوة التشريعية.

اقتراح نموذج قانوني متكامل يمكن أن يشكل أساساً لبناء التشريع العراقي الخاص بالأصول الرقمية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج التحليلي والمنهج المقارن، وذلك لكون موضوع العمليات الرقمية بطبيعته متداخلاً بين فروع متعددة كالقانون التجاري، المدني، الجنائي، المحاسبي، والضريبي.

أولاً، يقوم البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية العراقية ذات الصلة، مثل قانون البنك المركزي، قانون غسل الأموال، قانون العقوبات، والأنظمة المحاسبية الموحدة، إضافة إلى تحليل قرارات المحاكم العراقية والبيانات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية. يساعد هذا التحليل في فهم مدى استيعاب المنظومة القانونية العراقية للعمليات الرقمية، والكشف عن نقاط القوة والقصور في معالجة الأصول الرقمية.

ثانياً، يستند البحث إلى المنهج المقارن من خلال دراسة التجارب التشريعية في عدد من الدول العربية والدول المتقدمة، مثل الإمارات، البحرين، السعودية، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. يتيح هذا المنهج استعراض النماذج الناجحة في تنظيم الأصول الرقمية، وتحليل كيفية معالجة القوانين المقارنة لمشكلات الشركات في مجالات العقود، الحوكمة، مكافحة غسل الأموال، والضرائب.

⁶ غادة أنيس أحمد البياع، «العمليات المشفرة وتقنية البلوك تشين في أفريقيا: تقييم الفرص والتحديات»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (2020)، https://journals.ekb.eg/article_97927.html

تُستخدم لتجاوز التعقيدات المصرفية التقليدية وتقليل كلفة التحويلات الدولية.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن العملات الرقمية باتت جزءاً من بيئة الأعمال الرقمية، سواء عبر منصات التداول العالمية أو من خلال المحافظ الإلكترونية التي تتيح للشركات والأفراد الاحتفاظ بهذه الأصول والتصرف بها. ورغم هذه الاستخدامات الواسعة، فإن التعامل بها ما يزال محفوفاً بالمخاطر القانونية والتنظيمية بسبب غياب التشريعات التي تحدد طبيعتها، وهو ما ينعكس مباشرة على الشركات التي تفكر في إدراجها ضمن أنشطتها التجارية¹¹.

كما تواجه هذه الشركات تحديات تتعلق بتقلب أسعار العملات الرقمية، وغياب الضمانات القانونية في حال الخسائر، فضلاً عن المخاطر الأمنية المرتبطة بالاختراقات الإلكترونية وسرقة الأصول الرقمية. ومع ذلك، يواصل عدد متزايد من الشركات والمستثمرين اعتماد هذه العملات ضمن استراتيجياتهم المالية والتجارية، مستفيدين من الإمكانيات التقنية للبلوكشين في تحقيق الشفافية، وتسريع العمليات، وتقليل الاعتماد على

أشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن هذه العملات تُعدّ "أصولاً ذات مخاطر مرتفعة" نظراً لغياب جهة ضامنة لها واعتمادها على آليات المضاربة⁷.

2. أهم خصائص العملات الرقمية

تتميز العملات الرقمية بعدد من الخصائص التي تميزها عن النقود التقليدية، أهمها اللامركزية، إذ لا توجد سلطة واحدة تتحكم في إصدارها أو إدارة تداولها، بل تعتمد على شبكة موزعة من المستخدمين. كما تمتاز بسرعة التحويلات وقلة تكاليفها مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي، الأمر الذي جعلها جذابة للشركات والأفراد على حدٍ سواء. إلى جانب ذلك، تعتمد هذه العملات على دفتر حسابات موزع (DLT) يضمن شفافية العمليات وعدم إمكانية التلاعب بالسجلات، وهو ما يضيف عليها قدراً من الموثوقية التقنية رغم غياب الاعتراف القانوني الكامل بها⁸.

ثانياً: استخدامات العملات الرقمية في الواقع العملي تجاوزت استخدامات العملات الرقمية نطاق التداول الفردي لتصل إلى الشركات والمؤسسات التقنية والمالية حول العالم. فقد اتجهت بعض الشركات إلى قبولها كوسيلة للدفع مقابل السلع أو الخدمات، بينما تعتمد شركات أخرى كأداة استثمارية أو كمخزن للقيمة⁹، خاصة في البيئات التي تشهد تقلبات اقتصادية¹⁰. كما توسّع استخدامها في عمليات التمويل الجماعي (ICO) وفي مشاريع تعتمد على تقنية البلوكشين لإدارة الأصول الرقمية، إضافةً إلى حضورها المتزايد في المدفوعات العابرة للحدود، حيث

Social Impacts of Cryptocurrency Adoption," *FinTech* 4, no. 1 (2025): 5 https://www.mdpi.com/2674-1032/4/1/5?utm_source=chatgpt.com

¹¹ Xie, Pengyan; Md Kassim, Aza Azlina; Wei, Mingxia; and Helmi, Rabab Alayham Abbas. "The Impact of Blockchain Adoption on Financial Performance in Fintech Firms: A Review of The Literature." *Frontiers in Business, Economics and Management* 11, no. 2 (2023): 302–305. <https://doi.org/10.54097/fbem.v11i2.12627>.

⁷ IMF Report: Virtual Currencies and Their Risks, 2021. <https://www.imf.org>

⁸ Coin Desk Research: What Are Cryptocurrencies?, 2020. <https://www.coindesk.com>

⁹ فادي توكّل، "التمويل التشاركي Crowdfunding باستخدام البلوك تشين (Blockchain) وفقاً للنظام القانوني الإماراتي"، *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع* 4, no. 1 (2023): 96–143. <https://doi.org/10.21608/ijdl.2022.170833.1181>

¹⁰ Guo, Yongsheng; Yousef, Ezaddin; and aseer, Mirza Muhammad, "Examining the Drivers and Economic and

ويعكس أيضاً اختلاف الغرض الاقتصادي لكل عملة أو رمز.

العملات الرقمية كنشاط غير مشروع أو محظور في بعض الدول العربية، وعلى رأسها العراق والجزائر، تعتبر العملات الرقمية نشاطاً غير مشروع. فقد أصدر البنك المركزي العراقي بياناً رسمياً في عام 2021 يؤكد أن العملات الرقمية “غير قانونية ولا يُسمح للمؤسسات المالية بالتعامل بها أو الترويج لها”¹⁶، ما يجعل أي تعامل تجاري بها خارج نطاق القانون ويعرض الشركات للمساءلة. إضافةً لذلك، لا تُعترف العملات الرقمية في العراق كنقود أو أموال بالمعنى المدني، لعدم صدورهما عن البنك المركزي ولغياب الضمانات القانونية لحمايتها، وهو ما يعقد تطبيق أي نص تشريعي على التعاملات المرتبطة بها.

ثانياً: انعكاسات الوضع القانوني على العقود والالتزامات غياب الاعتراف القانوني بالعملات الرقمية في العراق يخلق مشكلات عدة في الإطار القانوني للعقود:

1. مسألة “محل العقد (Legality / Acceptability of the Object)

وفقاً للقانون المدني العراقي (رقم 40 لسنة 1951)، يُشترط لصحة العقد أن يكون “محلّه” مشروعاً وممكناً¹⁷. لكنّ البنك المركزي العراقي (CBI) أصدر في 14 تشرين الثاني 2021 بياناً علنياً يحذّر فيه من التعامل بالعملات الرقمية، معلناً أنّ هذه العملات “لا تخضع لأي ضوابط أو تشريعات قانونية أو رقابية أو فنية في العراق”، وأنه “لا

الوسطاء الماليين التقليديين، مما يجعل العملات الرقمية أداة ذات جاذبية متنامية في أسواق المال الحديثة¹².
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية
أولاً: تصنيف العملات الرقمية في التشريعات المقارنة تواجه معظم الدول تحدياً في تصنيف العملات الرقمية قانونياً، نتيجة طبيعتها التقنية غير التقليدية واختلاف وظائفها الاقتصادية بين وسيلة دفع، أو أداة استثمارية، أو مخزن للقيمة. ويمكن تقسيم المواقف القانونية إلى ثلاث توجهات رئيسية:

العملات الرقمية كأصول مشفرة
تبنت بعض التشريعات الأوروبية مثل الاتحاد الأوروبي تصنيف العملات الرقمية كأصول مشفرة (Crypto-Assets)، وهو ما أكدّه تنظيم MiCA لعام 2023¹³. وبموجب هذا التصنيف، تعتبر العملات الرقمية فئة مستقلة من الأصول، لا هي نقود قانونية ولا أوراق مالية، بل نوع جديد من الأصول الرقمية التي تخضع لإطار تنظيمي خاص فيما يتعلق بالإصدار والتداول والترخيص، ما يمنح المستثمرين حقوق حماية قانونية محددة ويضمن شفافية التعاملات¹⁴.

العملات الرقمية كسلع أو أوراق مالية
في الولايات المتحدة، تختلف الهيئة التنظيمية حسب نوع الأداة: إذ تصنّف CFTC بعض العملات الرقمية على أنها “سلع رقمية” تخضع لقواعد تنظيم السلع، بينما ترى SEC أن بعض الرموز الرقمية تُعد أوراقاً مالية إذا استخدمت لجمع التمويل أو الاستثمار¹⁵. يعكس هذا التعدد التشريعي صعوبة وضع تعريف موحد للعملات الرقمية،

¹⁴ European Banking Authority, “Advice on Crypto-assets,” 2022, <https://www.eba.europa.eu/crypto-assets>

¹⁵ U.S. Commodity Futures Trading Commission (CFTC) – Cryptocurrency Guidance, 2021, <https://www.cftc.gov/bitcoin>

¹⁶ Central Bank of Iraq, Official Warning on Digital Currencies, 2021, <https://cbi.iq/news/view/2226>

¹⁷ القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951. المدونة: بغداد: وزارة العدل العراقية. القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951

¹² أسماء بن لمخربش، “العملات الافتراضية: دراسة في الواقع والمخاطر”، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 6, no. 2 (2022): 531–546, <https://asjp.cerist.dz/en/article/202906>. ASJP

¹³ EU: Markets in Crypto-assets Regulation (MiCA), 2023

عند غياب تنظيم رسمي يعترف بالعملات الرقمية، تظل الأطراف (شركات أو أفراد) التي تعتمد على هذه العملات في تعاملاتها أو استثماراتها عرضة لمخاطر جسيمة: من تقلبات سعر العملة، إلى الاحتيال الإلكتروني، أو سرقة الأصول الرقمية، أو انهيار السوق. هذا التعرض لمخاطر السوق ومخاطر تكنولوجيا لا يقابله في العراق أي "مظلة" قانونية أو تنظيمية "تحمي المتعاملين".²⁰

في حال حصول خسارة جراء هذه المخاطر مثل اختراق محفظة رقمية، أو تراجع سعر مفاجئ، أو فشل في تسوية صفقة قد لا يكون للطرف المتضرر طريق فعال إلى القضاء للحصول على تعويض أو استرجاع ما خسره، لأن الأصل المستخدم (العملة الرقمية) غير معترف به رسمياً في التشريع العراقي، وفق تحذيرات ومواقف البنك المركزي.²¹

بناء على ذلك، تبدو العقود التي تتضمن استخدام عملات رقمية بدرجة عالية من "الهشاشة القانونية" بمعنى أن التزامات الدفع أو المقايضة بها قد تُعتبر رهن مخاطر من دون ضمانات قانونية، خصوصاً إذا كان أحد المتعاقدين طرفاً ضعيفاً (مستهلك، مستثمر صغير، شريك صغير).

4. آثار إضافية (محاسبية، تنظيمية، ضريبية) من الناحية المحاسبية: إذا شركة عراقية أدرجت أصولاً أو التزامات على شكل عملات رقمية في ميزانيتها أو دفاترها، فإن تلك الأصول أو الالتزامات قد تُرفض من قبل مدققي حسابات أو جهات رقابية نظراً لعدم الاعتراف القانوني بها كأموال رسمية أو نقد قانوني. هذا يسبب

يكفل مثل تلك العملات ولا يوفر الحماية القانونية لمن يتعامل بها ولم يمنح رخصة لأية عملة مشفرة¹⁸. بالتالي، إذا تم العقد على أساس دفع أو تسوية بعملة رقمية غير معترف بها رسمياً يُحتمل أن يُعتبر "محل العقد" غير مشروع أو غير معترف به من قبل القضاء أو الجهات الرقابية، مما يعرض العقد للطعن بعدم النفاذ أو عدم التنفيذ. 2. الأثر على "صحة الالتزامات" وتنفيذ العقد

(Enforceability of Obligations)

عدم الاعتراف القانوني أو التنظيمي بالعملات الرقمية يضعف إمكانية اعتبار الالتزامات قابلة للوفاء قانونياً، لأن "الدفع" بالـ crypto قد لا يُعدّ من "النقود القانونية" أو "أموالاً" معترف بها رسمياً.

في السياق الأكاديمي/القانوني، يرى الباحث Mark A. Giancaspro في مقاله "Cryptocurrency and the Consideration Conundrum: Does Crypto Have Legal Value under Contract Law?" (2022) أن "قانون العقود لا يعترف بسهولة بالقيمة القانونية للعملات الرقمية كـ consideration (مقابل التعاقد)" مما يعني أن العملات الرقمية قد تفتقر إلى الاعتراف القانوني الكافي لتكون أساس عقد بيع/شراء أو أي عقد يتطلب مقابل قانوني.¹⁹

من ثم، حتى إذا تم الاتفاق بين أطراف العقد على استخدام العملة الرقمية كوسيلة دفع أو مقابل قد يواجه الطرف المتعاقد صعوبة في المطالبة بالتنفيذ أو التعويض عند النزاع، لأن ما قُدّم ليس "مالاً معترفاً به قانونياً"، ما يضعف الالتزامات على شفا عدم قابلية التنفيذ أو النفاذ القضائي.

3. مسؤولية الأطراف عن الخسائر والمخاطر (غياب حماية قانونية)

²⁰ البنك المركزي العراقي. "البنك المركزي العراقي يحذّر من التعامل بالعملات الرقمية". 14 نوفمبر 2021.

<https://cbi.iq/news/view/1866>

²¹ لعراقي نيوز/وكالة الأنباء العراقية "The Central Bank urges cautions on digital currencies." 11 نوفمبر 2021.

<https://ina.iq/en/economy/15396-the-central-bank-urges->

¹⁸ بنك المركزي العراقي. (CBI). "البنك المركزي العراقي يحذّر من التعامل بالعملات الرقمية 14 تشرين الثاني 2021. البيان منشور على موقع CBI.

https://cbi.iq/news/view/1866?utm_source=chatgpt.com

¹⁹ بنك المركزي العراقي. (CBI). قرار منع استعمال البطاقات والمحافظ الإلكترونية لغرض التداول بالعملات الرقمية 30 آذار 2022.

https://cbi.iq/news/view/1977?utm_source=chatgpt.com

غياب الاعتراف القانوني والتنظيمي يجعل من التعامل بالعملات الرقمية حتى لو اتفق عليه بين أطراف مجازفة قانونية ليست فقط من جهة السوق (تقلب السعر، المخاطر التقنية)، بل من جهة نفاذ العقد أو الاعتراف به²⁵. من جهة الشركات؛ إدخال العملات الرقمية في حساباتها أو تعاملاتها يُحوّل مسارها إلى "منطقة رمادية"²⁶: ليس قانونياً معترفاً بـ 100٪، وليست مضمونة من رقابة مصرفية أو محاسبية. من جهة المستهلك/المستثمر خصوصاً إن كان غير رافع رأس مال كبير المخاطرة تتضاعف: فلا ضمان قانوني، ولا حماية من خسارة غير متوقعة، ولا إمكانية فعالة للجوء للقضاء أو طلب تعويض²⁷.

ثالثاً: التكيف القانوني وفق القانون التجاري العراقي رغم عدم وجود نص صريح عن العملات الرقمية، يمكن محاولة تقييم النشاط التجاري وفق القانون التجاري رقم 30 لسنة 1984: الأعمال التجارية بحسب الموضوع يشمل هذا النوع الأنشطة التي تُجرى بطبيعتها لغرض الربح، مثل البيع والشراء، الوساطة المالية، والمضاربة.

إشكالية في الاعتراف برأس المال، الخسائر، الأرباح أو الالتزامات في التقارير المالية²². من الناحية التنظيمية/الضريبية: في حالة قيام معاملات تجارية أو استثمارية كبيرة بعملات رقمية قد تواجه الشركة أو الفرد تساؤلات من جهات مالية أو رقابية حول ما إذا كانت هذه المعاملات خاضعة للضرائب، أو خاضعة للرقابة المصرفية أو مكافحة غسل الأموال، خصوصاً في غياب إطار تشريعي واضح ينظم الأصول الرقمية. وقد أظهر البنك المركزي العراقي موقفاً عملياً بتشديد القيود: في 30 آذار 2022، أصدر قراراً بـ "منع استعمال البطاقات والمحافظ الإلكترونية لغرض المضاربة والتداول بالعملات الرقمية" بجميع أنواعها، ودعا المصارف والمؤسسات المالية إلى توعية الزبائن وتحذيرهم من التعامل بهذه العملات، في إطار تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب²³. هذا القرار يعكس رفضاً مؤسسياً لأي محاولة لإضفاء صبغة رسمية على التعامل بالعملات الرقمية داخل النظام المالي العراقي، ما يزيد من صعوبة استخدامها ضمن عقود أو معاملات محاسبية أو مالية بشكل قانوني²⁴. 5. تضارب قانوني وهيكل (ما يعنيه هذا في الواقع)

²⁴ قرار رسمي) البنك المركزي العراقي. "البنك المركزي يقرّ منع استعمال البطاقات والمحافظ الإلكترونية لغرض المضاربة والتداول بالعملات الرقمية". 30 آذار 2022 <https://cbi.iq/news/view/1977>

²⁵ صحيفة الاقتصاد، «هل العملات المشفرة نقد أم أصل مالي؟»، 24 أغسطس 2024

https://www.aleqt.com/2024/08/24/article_2748840.html?utm_source=chatgpt.com

²⁶ المنطقة الرمادية القانونية: هو مصطلح يُستخدم في الدراسات القانونية والمالية للدلالة على نشاط أو أداة مالية لا تعترف بها القوانين الرسمية بشكل صريح، مما يجعل التعامل بها محفوفاً بالمخاطر القانونية والتنظيمية. مثال: التعامل بالعملات الرقمية في العراق، حيث لا تعترف بها القوانين كمادة نقدية رسمية، يجعل عقودها تحت ما يُسمى "المنطقة الرمادية القانونية"

²⁷ «Central Bank of Iraq. 2022. البنك المركزي يقرّ منع استعمال البطاقات والمحافظ الإلكترونية لغرض المضاربة والتداول بالعملات الرقمية». 30 مارس 2022 <https://cbi.iq/news/view/1977>

²² عبدالنواب، محمد عزت. 2019. «مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)». *فكر المحاسب*. 292-353. (4): 23 <https://doi.org/10.21608/atasu.2019.60796>

²³ الحماية القانونية للمستهلك: تشير إلى الضمانات التي توفرها الدولة للمستهلكين في حال وقوع خسائر نتيجة تعاملاتهم المالية أو الاستثمارية، مثل الحق في التعويض أو اللجوء للقضاء. مثال: عدم وجود اعتراف قانوني بالعملات الرقمية بمنع المستثمرين من مطالبة القضاء بحقوقهم عند حدوث خسائر.



أثر على الالتزام بالقوانين الجنائية والمالية
بما أن العملات الرقمية قد تُستعمل لأغراض غسل أموال
أو تمويل إرهاب، فإن الشركات قد تقع تحت طائلة قانون
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة
2015، حتى وإن لم تكن المخالفة مقصودة³¹.

المطلب الثالث: موقف التشريعات العراقية

لا يتضمن النظام القانوني العراقي حتى الآن تشريعاً خاصاً ينظم العملات الرقمية، ولا يوجد تعريف قانوني لها في القانون التجاري أو المدني أو التشريعات المالية. لكن هذا لا يعني غياب الإطار القانوني بشكل كامل، إذ يمكن الرجوع إلى عدد من النصوص العامة التي قد تنطبق على التعاملات المتعلقة بهذه الأصول، وهي:

القانون التجاري رقم 30 لسنة 1984

يتناول الأعمال التجارية وأدوات التداول والالتزامات بين
التجار، لكنه لا يذكر العملات الرقمية صراحة، مما
يطرح سؤالاً حول مدى خضوع التعاملات الرقمية
لأحكامه³²

قانون البنك المركزى رقم 56 لسنة 2004

يمنح البنك المركزي سلطة إصدار النقود وتنظيم السياسة النقدية، وبما أن العملات الرقمية ليست صادرة عنه، فهي خارج نطاق “النقود القانونية” المعترف بها³³.

قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39

سنة 2015

يمكن تطبيقه على عمليات تحويل أو تداول العملات

وقد يمكن تصنيف تداول العملات الرقمية من قبل الشركات كعمل تجاري بحسب الموضوع إذا كان الهدف منه الربح أو تقديم خدمات مالية رقمية²⁸.

الأعمال التجارية بالتبعية أو المختلطة
إذا قام التاجر بتداول العملات الرقمية كجزء من نشاطه
الأساسي، فقد يعتبر هذا نشاطاً تابعاً للمشروع التجاري.
كما أن العقود بين الشركات والتجار غير العراقيين قد
تُعدّ أعمالاً مختلطة، ما يستدعي فحصاً دقيقاً للعلاقة
القانونية.

ومع ذلك، يبقى التكيف التجاري للعملات الرقمية في العراق محدوداً وغير مستقر، إذ يعتمد على تقدير القاضي وتفسير النصوص العامة، في ظل غياب تنظيم قانوني محدد.²⁹

رابعاً: آثار التشريع على الشركات مخاطر قانونية

التعامل بالعملة الرقمية في العراق يعرض الشركات
للمساءلة محتملة، خاصة في حال ارتكاب أي خطأ أو
خسارة مالية. كما قد تعتبر أي تداولات مخالفة لنظام
البنك المركزي نشاطاً غير مشروع³⁰.
مخاطر محاسبية وضريبية

إدراج العملات الرقمية في الحسابات والدفاتر التجارية يمثل تحدياً، إذ لا توجد معايير محاسبية أو ضريبية واضحة تتعلق بها. وقد يؤدي هذا إلى صعوبة في تحديد رأس المال، الأرباح، والخسائر.

28. العراق قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984. بغداد: حكومة جمهورية العراق https://investpromo.gov.iq/ar?page_id=1092.

29 المرجع نفسه

30 المرجع نفسه مع تحليلات فقهية لقواعد تنظيم النشاط التجاري في العراق. مثلاً: "أهم المتطلبات القانونية عند ممارسة الأعمال التجارية في العراق".

Muavad & Associates

<https://muayadandassociates.com/%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%>

³¹ العراق. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015. بغداد: الحكومة العراقية https://aml.iq/?page_id=2276

Iraqi Securities Commission+1

³² العراق قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004. بغداد: حكومة جمهورية العراق <https://cbi.iq/page/56>.

الأعمال المختلطة

عندما يكون أحد طرفي العقد تاجراً والآخر غير تاجر، ويخضع التكييف التجاري لتقدير القاضي وفق العلاقة القانونية.³⁹

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن تداول العملات الرقمية من قبل شركة بهدف الربح أو الوساطة أو تقديم خدمات مالية قد يُعتبر عملاً تجارياً بحسب الموضوع، لكونه يجري بطبيعته على أصول غير ثابتة بهدف تحقيق ربح سريع، وهو ما يماثل أعمال المضاربة والوساطة التجارية⁴⁰. لكن عدم الاعتراف الرسمي بالعملات الرقمية في العراق يؤدي إلى إضعاف هذا التكييف، فقد يعتبر القاضي أنّ محل النشاط غير مشروع أو غير معترف به، وبالتالي لا يمكن إضفاء "الصبغة التجارية" التي تمنحها التشريعات التقليدية⁴¹.

كما أنّ غياب تنظيم محاسبي وقانوني يجعل إدراج هذه العمليات في الدفاتر التجارية للشركات مسألة إشكالية، مما يؤثر على:

- صحة القيود المالية
- تقدير رأس المال
- تحديد الأرباح والخسائر
- الوفاء الضريبي

وبذلك، فإن التكييف التجاري لتعامل الشركات العراقية بالعملات الرقمية يبقى محدوداً وغير مستقر في ظل غياب قانون خاص، رغم إمكانية تكييفه كعمل تجاري من حيث الواقع والنشاط الاقتصادي⁴².

الرقمية إذا انطوت على شبهات مالية، باعتبارها وسيلة قد تُستعمل لإخفاء مصادر الأموال³⁴.

القانون المدني رقم 40 لسنة 1951

يسمح بتنظيم العقود وفق مبدأ حرية التعاقد، شريطة أن يكون "محل العقد مشروعاً وممكناً"، وهو ما يثير إشكالات حول مدى مشروعية التعامل بعملة غير معترف بها رسمياً³⁵.

بذلك يظهر أن موقف التشريع العراقي يقوم على المنع الإداري (عبر البنك المركزي) دون نصّ قانوني كامل، مما يخلق فراغاً تشريعياً ويجعل التعامل بالعملات الرقمية ضمن منطقة رمادية تتأثر بتقدير القاضي والجهات الرقابية.

المطلب الرابع: مدى اعتبار التعامل بالعملات الرقمية من الأعمال التجارية

يُعدّ التكييف التجاري لنشاط الشركات التي تتعامل بالعملات الرقمية مسألة جوهرية، لأنها تحدد ما إذا كانت الشركات تخضع لأحكام القانون التجاري وما يترتب من التزامات³⁶.

ويُفرّق القانون التجاري العراقي بين:

الأعمال التجارية بحسب الموضوع

وتشمل الأنشطة التي يحدّها المشرّع بطبيعتها تجارية، مثل البيع والشراء بهدف الربح، الوساطة، أعمال البنوك، الأوراق التجارية³⁷.

الأعمال التجارية بالتبعية

التي يقوم بها التاجر كأعمال تابعة لمشروعه الأساسي³⁸.

³⁹ المرجع نفسه

⁴⁰ Muayad & Associates. أهم المتطلبات القانونية عند ممارسة الأعمال

التجارية في العراق <https://muayadandassociates.co>

⁴¹ المرجع نفسه

³⁴ المرجع السابق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 بغداد: الحكومة العراقية .

<https://isc.gov.iq/upload/2019/10/14/c79b3759392231252f878018981ff76fd561a05b.pdf>

³⁵ العراق. القانون المدني رقم 40 لسنة 1951. بغداد: حكومة جمهورية العراق <https://iraq-ig-law.org/ar>

³⁶ العراق. قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984. بغداد: حكومة جمهورية العراق https://investpromo.gov.iq/ar?page_id=1092

³⁷ المرجع نفسه

³⁸ المرجع نفسه

⁴² Yuzbasioglu, Mehmet Ali. 2025. "Cryptocurrency Accounting Frameworks and Tax Compliance Challenges: Toward a Unified Digital Financial Reporting Model." *Journal of Economics, Finance and*

التعويضات⁴⁵. هذا يضع أطراف العقود، خصوصاً المستثمرين الأفراد أو الشركاء الصغار، في وضع هش، لأن الطرف الأقوى أو المؤسسة قد تملك وسائل أفضل لحماية نفسها مقارنة بالطرف الأضعف.

تكييف العقود الرقمية ضمن القانون التجاري العراقي يمكن النظر إلى التعامل بالعملات الرقمية من زاوية الأعمال التجارية بحسب الموضوع وفقاً لقانون التجارة رقم 30 لسنة 1984⁴⁶، خصوصاً إذا كان الهدف تحقيق ربح أو تقديم خدمات مالية. ومع ذلك، عدم الاعتراف بالعملة يجعل صبغة النشاط التجاري غير مستقرة قانونياً، مما يعقد إدراج العمليات في الدفاتر التجارية ويؤثر على التزامات الشركات تجاه الشركاء والعملاء⁴⁷.

المطلب الثاني: المسؤولية المدنية والتقصيرية المسؤولية عن الخسائر الناتجة عن تقلبات الأسعار تعد العملات الرقمية أصولاً عالية المخاطر نتيجة تقلبات الأسعار المفاجئة وعدم وجود جهة ضامنة⁴⁸.

المبحث الثاني: الآثار القانونية لتعامل الشركات العراقية بالعملات الرقمية

المطلب الأول: الآثار العقدية وصحة الالتزامات مشكلات محل العقد وصحة الالتزامات وفقاً لأحكام القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951، يشترط أن يكون محل العقد مشروعاً وممكن⁴³.

بما أن العملات الرقمية غير معترف بها رسمياً في العراق، فإن العقود التي تعتمد على هذه العملات قد تُعد محلها غير مشروع أو محل نزاع تقديري أمام القضاء. ويترتب على ذلك أن صحة هذه الالتزامات تكون غير مؤكدة قانونياً، إذ يمكن للقاضي رفض الاعتراف بها أو اعتبارها عقداً غير نافذ⁴⁴.

تأثير غياب الاعتراف القانوني على العقود التجارية غياب التنظيم القانوني الرسمي يعني أن الشركات التي تستخدم العملات الرقمية في معاملاتها الاستثمارية أو التجارية تواجه مخاطر تنفيذية مباشرة عند حدوث نزاعات مالية أو خسائر، حيث لا يوجد ضمان لاسترداد الأصول أو تطبيق

<https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/10520>
(wipo.int)

⁴⁷ Yuzbasioglu, Mehmet Ali. 2025. "Cryptocurrency Accounting Frameworks and Tax Compliance Challenges: Toward a Unified Digital Financial Reporting Model." *Journal of Economics, Finance and Accounting Studies* 7, no. 6. https://al-kindipublishers.org/index.php/jefas/article/view/11250?utm_source=chatgpt.com

⁴⁸ Corbet, Shaen, Brian Lucey, and Larisa Yarovaya. 2018. "Cryptocurrencies as a Financial Asset: Risk and Return Characteristics." *Journal of Financial Stability* 34: 1–15. <https://doi.org/10.1016/j.jfs.2017.12.003>

Accounting Studies 7, no. 6.
<https://doi.org/10.32996/jefas.2025.7.6.10>

⁴³ القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 — نصوص "صحة العقد ومحلّه". بغداد: وزارة العدل العراقية

https://cyrilla.org/pt/document/va28ya7vivx08wsmijxlxr?utm_source=chatgpt.com

⁴⁴ المرجع السابق. بغداد: حكومة جمهورية العراق-iraq-lg. <https://iraq-lg-law.org/ar>

⁴⁵ زعين، محمد جمال، وعبد الباسط جاسم محمد "Virtual Currency (Bitcoin), Legal Adaptation and the Ruling on Dealing with It." *College of Law and Political Science, Anbar University*, 2020, Vol. 35 No. 2. <https://doi.org/10.35246/jols.v35i2.328>.

⁴⁶ العراق. 1984. قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984. بغداد: حكومة جمهورية العراق.

تُعدّ المسؤولية الجنائية لتعامل الشركات العراقية بالعملات الرقمية من أكثر الموضوعات تعقيداً في الإطار القانوني العراقي، لغياب تشريع خاص ينظم الأصول الرقمية، واعتماد السلطات القضائية على النصوص العامة في قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969، وكذلك قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015، والأوامر التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي. ويؤدي هذا الفراغ التشريعي إلى غموض في تحديد نطاق التجريم، وإلى تفاوت في تقييم الأفعال المتصلة بالتداول الرقمي.

أولاً: الترويج الاحتيالي للأصول الرقمية تشمل أشكال المسؤولية الجنائية المتعلقة بالتعامل بالأصول الرقمية تسويق "مشاريع عملات" غير موجودة فعلياً، المبالغة في ضمان الأرباح أو استخدام أنماط البيع الهرمي (Ponzi)، وإخفاء حقيقة أن الشركة غير مرخصة أو أن العملة غير معترف بها. كما يُعدّ ترويج محافظ أو منصات تداول غير آمنة أو غير قانونية من صور الخداع، إذ تساهم هذه الممارسات في تمكين عمليات غير مشروعة داخل السوق العراقي⁵¹.

ثانياً: المسؤولية الجنائية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب يُعدّ التعامل بالعملات الرقمية خارج النظام المالي الرسمي بيئة خصبة لعمليات التمويه وإخفاء المصدر الحقيقي للأموال. وقد عزّف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 عمليات الإخفاء أو التحويل

الشركات التي تعتمد عليها قد تواجه مطالبات من مستثمرين أو عملاء للخسائر، إلا أن غياب الاعتراف القانوني يصعب تحديد نطاق المسؤولية المدنية. المسؤولية عن الاحتيال والاختراقات الإلكترونية نظراً لاعتماد العملات الرقمية على البلوكشين والمحافظ الإلكترونية، فإن أي اختراق أو سرقة قد يؤدي إلى خسائر مباشرة للأطراف المتعاقدة.

وبدون تنظيم واضح، يصبح تعويض المتضررين أو مساءلة المسؤولين عن الأمن الإلكتروني أمراً صعب التطبيق قانونياً.

المسؤولية التقصيرية⁴⁹ للشركات وفقاً لأحكام القانون المدني العراقي، يتحمل كل طرف مسؤولية الأضرار الناتجة عن الإهمال أو سوء الإدارة⁵⁰.

في سياق العملات الرقمية، يمكن أن تشمل المسؤولية التقصيرية عدم اتخاذ إجراءات كافية لتأمين المحفظة الرقمية، أو الإخلال بالشفافية تجاه الشركاء، أو تقديم معلومات مضللة حول طبيعة الأصول.

انعكاسات الوضع القانوني على الالتزامات المدنية غياب حماية قانونية للأصل الرقمي يعني أن أي التزام متعاقد عليه باستخدام العملة الرقمية قد يُعد غير قابل للوفاء، وقد يؤدي إلى صعوبات في التحكيم أو التقاضي، مما يجعل الالتزام المدني معرضاً للطعن أو عدم النفاذ أمام القضاء.

المطلب الثالث: المسؤولية الجنائية

50 العراق. 1951. القانون المدني رقم 40 لسنة 1951. بغداد: وزارة العدل العراقية.

https://cyrilla.org/pt/document/va28ya7vivx08wsmijxlxr?utm_source=chatgpt.com

⁵¹¹ Kareem, Mohammed Majeed. 2019. "Electronic payment service contract in Iraqi law." Journal of Law for Legal Studies and Research, vol. 8, no. 14. <https://law.utq.edu.iq/index.php/main/article/view/50>

⁴⁹ المسؤولية التقصيرية: هي المسؤولية التي تنشأ عن فعل غير مشروع يرتكبه الشخص ويسبب ضرراً للغير دون وجود علاقة تعاقدية بينهما. عنيد، فاتن قاسم. "التعويض في المسؤولية المدنية التقصيرية بالقانون العراقي". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية 16، ع 59 (2024). الرابط :

<https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/kjpls/article/view/21694>

العراقي المواد العامة في قانون العقوبات لتكثيف الوقائع المتعلقة بالخسائر الناجمة عن ضعف الأمن السيبراني، ويمكن مساءلة الشركات جنائياً إذا أهملت حماية محافظ العملاء، أو سمحت بخوادم ومنصات مكشوفة للاختراق، أو خزنت مفاتيح المحافظ بطريقة غير آمنة، أو فشلت في الإبلاغ عن الحوادث.

خامساً: الجرائم الناشئة عن التداول خارج الاعتراف القانوني

لأن العراق لا يعترف بالعملات الرقمية كعملة قانونية، فإن أي نشاط تجاري يتضمن تداولها يمكن تكثيفه أحياناً كنشاط مالي "غير مرخص"، أو تشغيل "منظومة دفع بديلة" غير خاضعة للرقابة، أو التعامل على أصل "غير مشروع" بالمعنى الاقتصادي⁵⁵. وقد أشارت تقارير دولية إلى أن الدول التي لم تشرع التداول الرقمي تُعامل هذه الأنشطة ضمن نطاق الجرائم الاقتصادية أو الاحتيال المنظم إذا ارتبطت بحركة أموال واسعة دون ترخيص.

سادساً: صعوبة التكثيف القانوني وضعف اليقين إن غياب نصوص تجرمية خاصة بالأصول الرقمية يؤدي إلى تفاوت هائل في توصيف الفعل بين "مخالفة إدارية"، و"جريمة احتيال"، و"جريمة غسل أموال"، مع توسع تقديري من القاضي والنيابة العامة، ما قد يحجم الشركات عن الاستثمار الرقمي خوفاً من المسؤولية. ويبرز ذلك الحاجة الملحة لإقرار قانون خاص ينظم التعامل بالعملات الرقمية، يحدد المسؤوليات

خارج الرقابة الرسمية بوصفها أفعالاً مجرّمة⁵². ويمكن للشركات العراقية أن تقع تحت طائلة هذا القانون في الحالات الآتية: قبول تحويلات بعملة رقمية دون التحقق من هوية العملاء (KYC)، تحويل أصول رقمية إلى نقود عبر وسطاء غير مرخصين، أو تنفيذ معاملات تتجاوز النظام المصرفي بهدف إخفاء مصدر الأموال.

ثالثاً: مخالفة التعليمات الإلزامية الصادرة عن البنك المركزي

أصدر البنك المركزي العراقي في 30 آذار 2022 تعليمات صريحة تحظر استخدام البطاقات والمحافظ الإلكترونية في التداول أو المضاربة بالعملات الرقمية، وتُلزم المصارف بتحذير العملاء من مخاطرها⁵³. ورغم أن مخالفة التعليمات الإدارية تُعدّ مخالفة في الأصل، إلا أن القضاء العراقي استقرّ على أن تجاوز التعليمات ذات الطبيعة الإلزامية، خصوصاً المتعلقة بالنظام النقدي، قد يُعدّ تجاوزاً ذا طابع جزائي إذا أدى إلى ضرر مالي أو مساس بالنظام الاقتصادي.

رابعاً: المسؤولية الجنائية الإلكترونية عن الإهمال أو الاختراق

لقد توسّعت التشريعات العراقية الحديثة في تجريم الاعتداءات على الأنظمة المعلوماتية، حيث تضمّنت مسودة قانون الجرائم المعلوماتية نصوصاً تُجرّم الاختراق، وتعطيل الأنظمة، والإضرار ببيانات الغير⁵⁴. ورغم عدم إقرار القانون حتى الآن، يستخدم القضاء

<https://alp.unescwa.org/ar/legislations/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-39-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%BA%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84->

⁵³ البنك المركزي العراقي. 2022. تعليمات بشأن منع استخدام البطاقات والمحافظ الإلكترونية في التعامل بالعملات الرقمية. بغداد: CBI. <https://cbi.iq>

⁵⁴ مجلس النواب العراقي. مسودة قانون الجرائم المعلوماتية. بغداد: مجلس النواب. <https://parliament.iq>

⁵⁵ Financial Action Task Force (FATF). 2021. *Virtual Assets and VASPs: Updated Guidance*. Paris: FATF. <https://www.fatf-gafi.org/publications/virtual-assets.html>

المحاسبون تحدياً في تحديد قيمة المخزون الرقمي والأصول قصيرة وطويلة الأجل⁵⁸.

تحديد الأرباح والخسائر تتأثر القوائم المالية بشكل مباشر بالتقلبات الحادة في أسعار العملات الرقمية. فمثلاً، قد تسجل الشركة ربحاً على مستوى العملية في يوم معين، لكنه يتحول إلى خسارة في اليوم التالي بسبب تغير السعر. لذلك، فإن الشركات التي تعتمد على الأصول الرقمية تحتاج إلى نظام محاسبي مرن ودقيق لتسجيل التحركات المالية، وإلا فإن البيانات المالية السنوية قد تصبح غير موثوقة⁵⁹. الوفاء بالالتزامات الضريبية

غياب النصوص القانونية الواضحة حول العملات الرقمية يجعل تحديد الضريبة المستحقة على الأرباح الناتجة عن تداول العملات أمراً غامضاً. إذ لا يوجد ما يوضح ما إذا كانت هذه الأرباح تخضع لضريبة الدخل، أو ضريبة الأرباح الرأسمالية، أو أي نوع آخر من الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي التقليدي⁶⁰. هذا الوضع يعرض الشركات لمخاطر المساءلة الضريبية أو الغرامات في حال لم يتم الإبلاغ بدقة أو تم تقدير الأرباح بطريقة خاطئة.

إشكالية المحاسبة المالية والشفافية غياب الاعتراف الرسمي بالعملات الرقمية يؤدي إلى ضعف الشفافية في القوائم المالية، مما قد يؤثر على سمعة الشركة أمام المستثمرين والمساهمين والجهات

والالتزامات، ويحدّ من الاجتهادات المتباعدة التي تؤثر على البيئة الاقتصادية العراقية⁵⁶.
المطلب الرابع: الآثار المحاسبية والضريبية على الشركات تعد العملات الرقمية أصولاً متقلبة وغير معترف بها رسمياً في العراق، مما يخلق تحديات كبيرة للشركات في إدارة محاسبتها والوفاء بالالتزامات الضريبية. وتظهر هذه التحديات في عدة محاور:

صعوبة إدراج العملات الرقمية في الدفاتر المحاسبية يواجه المحاسبون في الشركات العراقية صعوبة في تسجيل العملات الرقمية ضمن دفاتر الشركة بدقة، بسبب غياب إطار محاسبي واضح ومعترف به. وفقاً للدراسات الحديثة، تُصنّف العملات الرقمية غالباً كـ «أصول غير ملموسة (Intangible Assets)» إذا كانت الشركة تحتفظ بها للاستثمار، أو كمخزون (Inventory) إذا كانت الغاية من التداول تحقيق ربح سريع. هذا التصنيف يختلف عن النقد أو ما يعادله، ويؤثر على كيفية احتساب رأس المال وصحة القيود المالية.

تقدير رأس المال والأصول تحديد القيمة الفعلية لرأس المال أو الأصول المتداولة يصبح صعباً مع العملات الرقمية، نظراً لتقلب أسعارها المستمر وعدم وجود جهة رسمية لتحديد قيمتها. وهذا الأمر يزيد من مخاطر تقدير الأرباح والخسائر الخاطئة، وقد يؤدي إلى تضليل المستثمرين أو الشركاء بشأن الوضع المالي الفعلي للشركة⁵⁷. إضافة إلى ذلك، يواجه

⁵⁶ "العملات الرقمية المشفرة في العراق بين الإدارة والتشريع".
AlNesoor.com, 16 آذار 2025. (محامي / تحليل قانوني)
الرابط:

<https://alnesoor.com/posts/cryptocurrencies?local=e=ar> Al Nesoor Law Firm

⁵⁷ دائرة ضريبة الدخل العراقية. 2021. تعليمات التعامل الضريبي مع العملات الرقمية. بغداد: وزارة المالية. <https://mof.gov.iq>

⁵⁸ International Accounting Standards Board (IASB). IFRS Practice Statement: Management Commentary on Digital Assets. London: IASB, 2022, 12–15. <https://www.ifs.org>

⁵⁹ Ly, Matthew Kien-Meng. "Coining Bitcoin's 'Legal-Bits': Examining the Regulatory Framework for Bitcoin and Virtual Currencies." *Harvard Journal of Law & Technology* 27, no. 2 (Spring 2014): 327–360.
<https://jolt.law.harvard.edu/assets/articlePDFs/v27/27HarvLTech327.pdf>

⁶⁰ البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، ص، 4–6. <https://cbi.iq>



أولاً: الإمارات العربية المتحدة (تنظيم شامل للأصول الرقمية) في الإمارات، اعتمدت الجهات التنظيمية نهجاً استباقياً لتنظيم الأصول الرقمية⁶³، بعيداً عن الاكتفاء بالتحذيرات، إذ أدركت الدولة أن الابتكار المالي الرقمي يحتاج إلى إطار قانوني متكامل يحمي المستثمرين ويضمن الشفافية ويحد من المخاطر المالية. في عام 2020، أصدرت Securities & Commodities Authority (SCA) إطاراً تشريعياً لـ «الخدمات المرتبطة بالأصول الرقمية»⁶⁴. يشمل هذا الترخيص لكافة منصات التداول، وخدمات الحفظ (custody)، والاكتتاب الأولي للعمليات الرقمية (ICOs)، إضافة إلى خدمات مالية رقمية أخرى، مع الالتزام الصارم بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) ومتطلبات "اعرف عميلك" (KYC). ويمثل هذا الإطار ضمناً قانونياً لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلب الأسعار أو الاحتيال أو الاختراقات الإلكترونية، ويتيح للشركات تقديم خدماتها ضمن بيئة قانونية واضحة ومستقرة. كما أدركت دبي الحاجة إلى هيئة متخصصة للأصول الافتراضية، فأنشأت Dubai Virtual Assets Regulatory Authority (VARA) بموجب قانون رقم 4 لسنة 2022⁶⁵. تصدر VARA تراخيص لمزودي

الرقابية. فالدفاتر المحاسبية قد تعكس قيماً غير دقيقة للأصول، أو تكون مجتزأة بسبب عدم إدراج بعض العمليات الرقمية. هذا الأمر يقلل من ثقة السوق ويزيد من مخاطر النزاعات القانونية والتدقيق المالي. تأثير التكييف التجاري على المحاسبة والضرائب حتى لو اعتبر النشاط التجاري بالعمليات الرقمية نشاطاً مشروعاً اقتصادياً، فإن غياب الاعتراف القانوني يجعل إدراج هذه العمليات في الحسابات التجارية غير مستقر قانونياً. وهذا يعني أن أي استثمار أو تداول بالعملة الرقمية قد يواجه عراقيل في التقييم المالي، ويؤثر على الالتزامات الضريبية للشركة⁶¹.

الحاجة لتشريعات واضحة توضح هذه التحديات الحاجة الماسة لإصدار تشريع خاص بالأصول الرقمية ينظم كيفية إدراج العملات الرقمية في المحاسبة والدفاتر المالية، ويحدد نطاق الضرائب المترتبة عليها، ويضمن حماية الشركات والمستثمرين على حد سواء. بدون ذلك، ستظل البيئة القانونية العراقية غامضة، وتعرض الشركات لمخاطر مالية وقانونية مستمرة⁶².

المبحث الثالث: التجارب المقارنة وتطوير النموذج العراقي
المطلب الأول: التجارب العربية في تنظيم الأصول الرقمية

Government of Dubai, 2022), art. 2.
<https://rulebooks.vara.ae/rulebook/law-no-4-2022-regulating-virtual-assets-emirate-dubai>.

⁶⁴ Securities & Commodities Authority (SCA), Regulation of Crypto-Assets Activities (United Arab Emirates: SCA, 2020), p. 5–12,
<https://blogs.loc.gov/law/2025/01/falqs-regulation-of-cryptocurrencies-in-the-gulf-cooperation-council-countries-part-one/>

⁶⁵ Dubai Virtual Assets Regulatory Authority, previous reference, p.1–15,
<https://www.mondaq.com/saudi-arabia/fin->

⁶¹ Passarinho, David. "Accounting Considerations for Cryptocurrencies (IFRS)." Association of Corporate Treasurers, 2022, 7–12.
<https://www.treasurers.org/hub/technical/digital-assets/accounting-considerations>

⁶² صالح محمد عبد الله، "المسؤولية الجنائية للشركات في القانون العراقي"، مجلة دراسات قانونية، 8، 2ع (2022): ص 45–72.
<https://www.iraqijournals.com/legalstudies/article/view/2022-8-2-5>.

⁶³ "الأصول الرقمية" (Virtual Assets): أي تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله أو نقله أو استخدامه كأداة دفع أو استثمار، كما عرفها القانون Duba Virtual Assets Regulatory Authority, Law No. 4 of 2022 Regulating Virtual Assets in the Emirate of Dubai (Dubai:



ثانيًا: مملكة البحرين (تنظيم متوازن للأصول الرقمية) أدرجت مملكة البحرين الأصول الرقمية ضمن التشريعات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تعديل تعريف مصطلح "الأموال/الأصول" ليشمل الأصول الرقمية⁶⁶. يتيح هذا التعديل للجهات الرقابية مراقبة أي تحويل أو تداول للأصول الرقمية والتأكد من الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك التحقق من هوية العملاء (KYC) والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه. ويعكس هذا التوجه إدراك البحرين لأهمية الابتكار المالي الرقمي دون التخلي عن الرقابة القانونية الضرورية لحماية السوق والمستثمرين. أنشأ البنك المركزي البحريني (CBB) إطارًا تنظيميًا شاملاً لمنصات الأصول الرقمية⁶⁷، يشمل: إصدار تراخيص لمزودي الخدمات الرقمية. وضع متطلبات حوكمة الشركات، لضمان شفافية العمليات الداخلية ومراقبة المخاطر. تحديد معايير الحفظ (custody) للأصول الرقمية، لضمان أمان المحافظ الرقمية ومنع الاختراقات. الإشراف على نشاطات التداول والتحويل لضمان الالتزام بمعايير AML/KYC وإجراءات مكافحة الاحتيال المالي.

يوفر هذا الإطار الرقابي للجهات التنظيمية القدرة على متابعة أي نشاط غير مشروع أو تجاوز للمعايير القانونية، مع حماية المستثمرين والشركات على حد سواء. وبذلك، تمثل البحرين نموذجًا عمليًا لـ "تنظيم متوازن"، إذ لا ترفض الأصول الرقمية كليًا، لكنها تدمجها ضمن النظام المالي تحت رقابة صارمة، ما يقلل من المخاطر القانونية ويعزز الشفافية والمساءلة ويشجع على الابتكار المالي الآمن.

ثالثًا: المملكة العربية السعودية: (موقف حذر ومراقب)

خدمات الأصول الافتراضية، وتفرض ضوابط على التداول، الحفظ، الوساطة، والتسويق، مع إشراف كامل على الامتثال لمعايير AML/KYC وحوكمة الشركات. وتشمل الضوابط حماية المحافظ الرقمية، تأمين بيانات العملاء، والتحقق من هوية المستثمرين، والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه. كما تتيح الهيئة قناة اتصال مباشرة مع الجهات الرقابية لضمان التدقيق والمراقبة المستمرة، ما يعزز الثقة في السوق الرقمي.

توفر التجربة الإماراتية عدة دروس مهمة: تمكن المستثمرون من التداول والاستثمار بطريقة قانونية وشفافة، ما يقلل من مخاطر الاحتيال أو فقدان الأموال. حصلت الشركات على وضوح كامل حول الالتزامات القانونية والتقنية، ما يقلل من الاجتهادات غير المتوقعة من قبل الجهات الرقابية.

ساعد التنظيم على جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ أصبح بالإمكان تقييم المخاطر وفق معايير دولية معترف بها. وأخيرًا، يتيح هذا الإطار إمكانية تطوير التشريعات بشكل دوري لمواكبة الابتكارات الرقمية الحديثة، بما في ذلك العملات الرقمية المركزية (CBDCs) والتداول عبر العقود الذكية.

يمكن القول إن التجربة الإماراتية تمثل نموذجًا رائدًا في العالم العربي للتعامل مع الأصول الرقمية. فهي توازن بين الابتكار المالي وحماية المستثمر، وتضع أسسًا لإطار قانوني واضح ومستدام. كما يمكن للدول العربية الأخرى، بما فيها العراق، الاستفادة من هذا النموذج في صياغة تشريعات تحمي المستثمرين، وتضمن شفافية الشركات، وتحد من المخاطر المرتبطة بالاحتيال الرقمي والاختراقات الإلكترونية، مع خلق بيئة استثمارية آمنة ومستقرة تشجع على تطوير القطاع المالي الرقمي.

Regulations to Include Digital Assets (Manama: CBB, 2021), p. 3–7, <https://www.cbb.gov.bh/>.

⁶⁷ Central Bank of Bahrain (CBB), previous reference, p. 5–12.

tech/1688470/digital-asset-laws-and-regulations-comparative-analysis-and-jurisdiction-insights.

⁶⁶ Central Bank of Bahrain (CBB), Amendments to Anti-Money Laundering and Counter-Financing of Terrorism

نظر هذا الموقف الرسمي إلى أن أي تعامل أو استثمار في العملات الرقمية يقع على "مسؤولية المستثمر نفسه" فالدولة لا تعتبرها أصولاً رسمية، ولا توفر حوكمة رسمية أو تنظيم قضائي في حال نزاع. وقد أدى هذا إلى أن كثير من المؤسسات المالية السعودية تبادر إلى الامتناع عن تقديم خدمات مرتبطة بالكريبتو (حفظ، الوساطة، التداول عبر منصات داخلية) لأن ذلك قد يعرضها لمساءلة قانونية أو تجاهل من الجهات التنظيمية⁷². نتيجة لذلك، أصبح من الصعب على شركات داخل المملكة أن تعمل "بشكل رسمي وقانوني" في سوق العملات الرقمية لأن الترخيص القانوني غير موجود، والنشاط خارج النظام المصرفي الرسمي، وما من جهة رسمية تكفل حقوق مستخدميها أو تتحمل مسؤولياتها.

3. تطاعات تنظيم محتملة وسط الرؤية الاقتصادية والتحول الرقمي

رغم هذا الحذر، تبرز مؤشرات أن السعودية لا تغلق الباب كلياً أمام الابتكار أو التكنولوجيا المالية الرقمية: بعض التقارير حديثاً تشير إلى أن الجهات التنظيمية تدرس إمكانيات استخدام تكنولوجيا "البلوك تشين" والعملات الرقمية بشكل "مركزي أو مؤسسي" ضمن إطار مشاريع للمدفوعات الرقمية أو خدمات حكومية، وليس ضمن

1. الإطار القانوني والتنظيمي والموقف الرسمي في السعودية، لم يُشرع قانون خاص ينظم العملات الرقمية حتى الآن Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA) و Capital Market Authority (CMA) يتبنيان موقفاً تحذيرياً: العملات الرقمية ليست "نقداً قانونياً" ولا تُصدر عن جهة رسمية في المملكة، وبالتالي لا تخضع لمظلة رقابية أو تنظيمية رسمية⁶⁸. في بيان رسمي من CMA لعام 2018، تم التحذير من التعامل أو الاستثمار في العملات الرقمية الافتراضية نظراً "لأنها ليست معتمدة في المملكة ولا يُسمح لأي جهة كانت بمزاولة نشاط تداولها أو إصدارها أو الحفظ لها تحت إشراف الجهات الرسمية"⁶⁹. وذكرت الهيئة أن التعامل بها ينطوي على "مخاطر عالية" تعتبرها "استثمارات مضاربة" مع احتمال "خسارة رأس المال بالكامل أو التعرض لعمليات احتيال أو عقود وهمية"⁷⁰. "بمعنى آخر: الوضع القانوني للبيتكوين وغيره من العملات المشفرة في السعودية حالياً هو ضمن "منطقة رمادية" لا يمنع النص صراحة التملك أو التداول عبر منصات خارجية، لكن لا توجد حماية قانونية، ولا تنظيم رسمي، ولا ضمانات⁷¹.

2. نتائج الموقف الرسمي: الحذر المفروض على المستثمرين

⁷¹ In Custodia Legis, "FALQs: Regulation of Cryptocurrencies in the Gulf Cooperation Council Countries – Part One," Library of Congress Blogs, January 2025, sec. "How are cryptocurrencies regulated in Saudi Arabia".
<https://blogs.loc.gov/law/2025/01/falqs-regulation-of-cryptocurrencies-in-the-gulf-cooperation-council-countries-part-one/>.

⁷² Saudi Central Bank (SAMA), "SAMA chief warns against dangers of crypto currencies," Saudi Gazette, October 15, 2023,
<https://www.saudigazette.com.sa/article/636735/SAUDI-ARABIA/SAMA-chief-warns-against-dangers-of-crypto-currencies. saudigazette>

⁶⁸ Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA) and Standing Committee for Awareness on Dealing in Unauthorized Securities Activities, "Virtual currencies are not regulated inside the Kingdom of Saudi Arabia," CMA / SAMA Joint Statement, September 9, 2018, para. 1.
https://cma.gov.sa/en/MediaCenter/PR/Pages/Virtual_Currencies.aspx. CMA+1

⁶⁹ Ibid.

⁷⁰ Capital Market Authority (CMA), "هيئة السوق المالية تنبه عموم المستثمرين من الاستثمار في العملات الرقمية ومخاطرها العالية," press release, November 2, 2018.
<https://cma.gov.sa/MediaCenter/PR/Pages/DC1.aspx. CMA+1>

ترخيص إلزامي لمُصدري العملات المستقرة (Stablecoins) ومنصات التداول وشركات حفظ الأصول الرقمية. كما يتطلب MiCA التزام الشركات بمتطلبات كفاية رأس المال، وحماية المستهلك، والإفصاح عن مخاطر الأصول، مع حظر الممارسات الاحتيالية والتلاعب في السوق⁷⁴.

2. أثر التنظيم على الشركات العاملة في الأصول الرقمية
سمحت MiCA للشركات الأوروبية بالعمل ضمن بيئة قانونية واضحة، مما حدّ من المخاطر التنظيمية التي كانت تعاني منها الشركات قبل 2024. وبموجب هذا التشريع، أصبح للشركات الحق في الحصول على "جواز جغرافي" (Passporting) يسمح لها بالعمل في جميع دول الاتحاد بعد الحصول على ترخيص واحد في أي دولة عضو. وقد أدى هذا الإطار إلى تعزيز ثقة المستثمرين وتسهيل دخول الشركات التقليدية مثل البنوك وشركات التأمين إلى مجال الأصول الرقمية بصورة منظمة وآمنة⁷⁵. تُعد تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجاً لـ "التشريع الشامل" الذي يدمج العملات الرقمية ضمن المنظومة المالية الرسمية، ويوفر بيئة آمنة للشركات والمستهلكين، مع تقليل مخاطر غسل الأموال والتقلبات السوقية.

ثانياً: التجربة الأمريكية

1. غياب التشريع الفدرالي الموحد وتعدد الجهات الرقابية على عكس أوروبا، لا تمتلك الولايات المتحدة تشريعاً فدرالياً شاملاً للأصول الرقمية، بل تعتمد على نظام رقابي موزع بين عدة جهات. تعتبر هيئة الأوراق المالية SEC كثيراً من الأصول الرقمية "أوراقاً مالية"، بينما ترى هيئة السلع CFTC أن البيتكوين والإثيريوم "سلع". وتفرض

تداول حر مشابه للبيتكوين أو الإثيريوم⁷³. هذا يعكس أن المملكة قد تفضل تبني "اقتصاد رقمي منظم" حيث تُتيح الابتكار، لكن مع ضبط تنظيمي صارم، حماية للمشتري والمجتمع، وتفاذي المخاطر المرتبطة بالتقلبات العالية أو الاحتيال. من موقف السعودية يمكن استخلاص عدة نقاط مهمة إذا أردنا أن نبني نموذجاً قانونياً أو تشريعياً في بلد مثل العراق:

أولاً، التحذير أو الامتناع عن تنظيم أو ترخيص قد يترك السوق "ظلياً": نشاط يُمارس دون تنظيم ولا حماية مما يعرض المتعاملين لمخاطر كبيرة.

ثانياً، لا بد من تمييز بين "التقنية/البنية التحتية الرقمية، دفاتر موزعة (... وبين "الأصول/التداول" المملكة تبدو مستعدة لتبني التقنية، لكن ليس التداول الحر غير المنظم. ثالثاً، حتى إذا طُرحت فكرة تنظيم الكريبتو، يجب أن يشمل التشريع: تعريف واضح، جهة تنظيم/ترخيص، حماية المستهلك، مكافحة غسل الأموال، وضوابط للحفظ والتداول هكذا يتجنب الخلافات القانونية، ويحمي المستثمر، ويدخل السوق في إطار رسمي وشفاف

المطلب الثاني: التجارب الدولية

أولاً: التجربة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي، تنظيم (MiCA

1. الإطار التشريعي (MiCA Regulation)

يُعد الاتحاد الأوروبي أول كتلة اقتصادية كبرى في العالم تعتمد تشريعاً شاملاً خاصاً بالأصول الرقمية، وهو تنظيم أسواق الأصول المشفرة MiCA الذي دخل حيز النفاذ في 2024. يهدف التنظيم إلى توحيد قواعد التعامل مع الأصول الرقمية في جميع دول الاتحاد، من خلال فرض

⁷⁵ Zetzsche, Dirk, et al. *Regulating Crypto-Assets in the EU: MiCA Explained*. 1st ed. Oxford: Oxford University Press, 2023, pp. 45–52.: <https://global.oup.com/academic/product/regulating-crypto-assets-9780198887675>

⁷³ Ainvest, "Saudi Arabia's Crypto Adoption Grows Despite Regulatory Ambiguity," news article, 2025.

<https://www.ainvest.com/news/saudi-arabia-crypto-adoption-grows-regulatory-ambiguity-2506/>, Ainvest

⁷⁴ European Union. *Markets in Crypto-Assets (MiCA) Regulation*. Brussels: Official Journal of the European Union, 2024, pp. 3–12.: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32023R1114>

Payment Tokens (DPTs)). ينظم القانون تراخيص مزودي خدمات الدفع، ويلزمهم بمتطلبات تشغيلية وإجرائية (حوكمة، كفاية رأسمال، متطلبات الأمن السيبراني)، كما يفرض التزامات AML/CFT و KYC على مقدمي خدمات «الرموز الرقمية» الذين يقدمون خدمات للجمهور. بهذا الأساس، أعطت سنغافورة الجهات الرقابية وبالأخص MAS صلاحية وضع إرشادات تفصيلية بشأن تقديم خدمات DPTs والقيود على الترويج العام لها، وذلك لحماية المستهلك والحد من مخاطر التكهّن والاحتيال⁷⁸.

2. الضوابط العملية وتأثيرها على الشركات أصدرت MAS إرشادات تفصيلية مثل *Guidelines on Provision of Digital Payment Token Services to the Public*، متطلبات الفصل بين أصول العملاء وأصول الشركة، وحظر تقديم خدمات مشتقات على DPTs للجمهور في العديد من الحالات. كما أجرت MAS تحديثات و«مشاورات» لتعديل PSA ليتوافق مع معايير FATF فيما يتعلق بالـ VASPs وفرض متطلبات السفر (Travel Rule) على مزودي الخدمات. النتيجة العملية: الشركات العاملة في سنغافورة تعمل ضمن إطار واضح ومتدرج يتيح الابتكار (sandbox) مع حماية قوية للمستهلك وامتثال AML/CFT صارم؛ وهذا حدّ من الاحتمالات الكبيرة وسهّل على الجهات الرقابية التدخّل السريع عند شذوذ سلوكي في السوق⁷⁹.

FinCEN متطلبات AML/KYC على الشركات. هذا التشطي التنظيمي خلق حالة عدم استقرار قانوني، وأجبر الشركات على التعامل مع أكثر من جهة رقابية في آن واحد، الأمر الذي زاد تكاليف الامتثال وأدى إلى انتقال عدد من الشركات إلى ولايات أو دول تنسم بتشريعات أكثر وضوحاً⁷⁶.

2. أثر التنظيم الأمريكي على بيئة الأعمال الرقمية تعتمد الولايات المتحدة على أسلوب "الرقابة المتشددة" للحد من المخاطر، ولذلك تُلزم منصات التداول بالحصول على تراخيص متعددة مثل BitLicense في نيويورك، و Money Transmitter License في معظم الولايات. كما تشدد SEC على تطبيق قوانين الأوراق المالية التقليدية على الأصول الرقمية التي تحمل خصائص الاستثمار، وهو ما دفع العديد من الشركات لتغيير نماذج أعمالها أو الانتقال إلى الخارج. ورغم صعوبة البيئة التنظيمية الأمريكية، إلا أنها قلّلت من نسب الاحتيال والانهيّارات المالية مقارنة بالأسواق غير المنظمة⁷⁷.

ثالثاً: التجربة السنغافورية

1. الإطار التشريعي واللوائح الأساسية تبنت سنغافورة نهجاً تنظيمياً عملياً ومتدرجاً للأصول الرقمية، متمثلاً في قانون خدمات الدفع (Payment Services Act 2019 - PSA) الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2020، والذي وسّع نطاق الرقابة ليشمل مزودي خدمات الدفع الرقمية و«رموز الدفع الرقمية (Digital)»

Payment Services Act, No. 2 of 2019). Available at: <https://sso.agc.gov.sg/Acts-Supp/2-2019>. (Accessed Nov 2025).

⁷⁹ Monetary Authority of Singapore (MAS). *Guidelines on Provision of Digital Payment Token Services to the Public (PS-G02)*. Issued 17 January 2022; revised guidance and FAQs available. See: <https://www.mas.gov.sg/-/media/MAS-Media-Library/regulation/guidelines/PSO/ps-g02-guidelines-on-provision-of-digital-payment-token-services-to-the-public>

⁷⁶ U.S. Securities and Exchange Commission. *Crypto Assets and Enforcement Actions*. Washington, D.C.: SEC Publications, 2023, pp. 7–15.: <https://www.sec.gov>

⁷⁷ FinCEN. *Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies*. U.S. Treasury, Washington, D.C., 2021, pp. 3–8.: <https://www.fincen.gov>

⁷⁸ Republic of Singapore. *Payment Services Act 2019*. Singapore Statutes Online. Enacted 28 January 2020.



قد تخضع لمتطلبات نظم المدفوعات أو التشريعات الجنائية حين تستخدم في غسل الأموال⁸¹.

2. أدوات التنظيم العملي وتأثيرها على الشركات
منهج سويسرا يعتمد على مراجعة الحالة بحالة (case-by-case) FINMA «استفسارات خاضعة للتقييم» وتصدر توجيهات استناداً إلى تصنيف التوكن وطبيعة النشاط (إدارة أموال، حفظ، نشاط تبادل). السويسريون وفروا بيئة جذابة للشركات الناشئة من خلال وضوح التصنيف القانوني ووجود قنوات سريعة للتماس التوضيح من الجهة الرقابية، مما خفف مخاطر التقاطعات القانونية وشجع الشركات المبتكرة على التأسيس في سويسرا مع التزام صارم بمتطلبات AML/KYC عند الاقتضاء⁸².

من تجربة سويسرا يمكن للدول الأخرى تعلم ضرورة:
(أ) تصنيف التوكن قانونياً قبل تنظيمه،
(ب) استعمال آلية «استفسار وتقييم» سريعة من الجهة الرقابية لتقليل عدم اليقين القانوني،
(ج) ربط التصنيف بالالتزامات التنظيمية (سوق رأس المال، نظم المدفوعات، مكافحة غسل الأموال) لتحديد ما إذا كان يلزم ترخيص أو إشراف خاص⁸³.
المطلب الثالث: تحليل الفجوة التشريعية في العراق
أولاً: غياب تعريف قانوني شامل للأصول الرقمية
يعدّ غياب تعريف تشريعي واضح لمفهوم «الأصول الرقمية» أو «العملات المشفرة» أحد أبرز مظاهر الفجوة

سناغفورة تعطي نموذجاً عملياً «تنظيمي-مرن»: قانون شامل + (PSA) إرشادات تصنيفية (DPT) + (guidelines) أدوات رقابية عملية (sandbox)، متطلبات فصل الأصول، قيود الترويج. (هذا النموذج يوازن بين تشجيع الابتكار المالي وحماية المستهلك، ويمكن للعراق استلهام العناصر التالية: (أ) تشريع شامل يعرّف أنواع الأصول الرقمية، (ب) متطلبات AML/KYC ملموسة، (ج) آليات إشراف تدريجي عبر sandbox لتجربة الشركات قبل الترخيص الشامل⁸⁰.
رابعاً: التجربة السويسرية (الإشراف المالي الفدرالي FINMA)

1. سياسة FINMA العامة والتصنيف القانوني للتوكنات
اتبعت سويسرا منهجاً قائماً على تصنيف التوكنات وفهم طبيعتها الاقتصادية قبل فرض القواعد. في 2018 نشرت FINMA إرشاداتها حول الطرح الأولي للعملات (ICOs) لتوضيح كيفية التشريعات القائمة (قوانين سوق المال، قانون الشركات، قوانين مكافحة غسل الأموال) على حالات التوكن المختلفة. تصنّف FINMA التوكنات عادة إلى ثلاث فئات) وسيلة دفع Payment tokens، منافع Utility tokens، أو سندات digital/assets ذات طابع شبيه بالأوراق المالية (ولكل فئة تبعات قانونية مختلفة: مثلاً التوكنات من فئة الأوراق المالية تخضع لقوانين سوق رأس المال، في حين أن توكنات الدفع

public/Guidelines-on-Provision-of-Digital-Payment-Token-Services-to-the-Public-PS-G02.pdf.

⁸⁰Ibid.

⁸¹ Swiss Financial Market Supervisory Authority (FINMA). Guidelines for enquiries regarding the regulatory framework for initial coin offerings (ICOs). 16 February 2018. Available at: <https://www.finma.ch/en/news/2018/02/20180216-mm-ico-wegleitung/>. (Accessed Nov 2025).

⁸² FINMA, Authorisation enquiries and ICOs (webpage and ICO guidance supplement), see: <https://www.finma.ch/en/authorisation/fintech/unterstellungsanfragen-und-icos/>. (Accessed Nov 2025).

⁸³ Financial Action Task Force (FATF). Updated Guidance: A Risk-Based Approach to Virtual Assets and VASPs. Paris: FATF/OECD, Oct 2021. <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf/documents/recommendations/Updated-Guidance-VA-VASP.pdf>.

تنظم عمل الشركات المالية الرقمية، أو منصات تداول الأصول المشفرة، أو خدمات الحفظ. (Custody) وتشير الدراسات العراقية الحديثة إلى أن "غياب تنظيم للشركات الرقمية يعطل تطور التكنولوجيا المالية ويزيد من المخاطر على المستهلك"⁸⁶. فبينما أنشأت دول كالبحرين والإمارات أنظمة ترخيص واضحة، لا يزال العراق دون أي سياسة واضحة لدمج شركات التداول أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) في النظام المالي.

رابعاً: ضعف البنية التشريعية الداعمة للتحول الرقمي تعاني البيئة القانونية العراقية من تشتت وتعارض بين عدة تشريعات: قانون العقوبات، قانون مكافحة غسل الأموال، قانون التجارة، قانون البنك المركزي، قوانين الجرائم المعلوماتية غير المقررة، وقوانين المعاملات الإلكترونية. وقد أشارت الأدبيات القانونية العراقية إلى أن "التشريعات العراقية لم تُبنى على رؤية رقمية حديثة، وإنما على قواعد تقليدية لا تستوعب الاقتصاد الرقمي"⁸⁷. كما أن تأخر إصدار قانون المعاملات الإلكترونية وتكرار رفض مشروع قانون الجرائم المعلوماتية زاد من ضعف الحماية القانونية للمعاملات الرقمية، بما فيها المعاملات بالعملة المشفرة، مما جعل الشركات العراقية تعمل ببيئة تنظيمية غير مستقرة⁸⁸.

المطلب الرابع: مقترحات لتطوير الإطار القانوني العراقي تأسيس إطار قانوني خاص بالأصول الرقمية

القانونية في العراق. فالقوانين التجارية والمدنية والمالية العراقية لم تضع حتى اليوم أي تعريف أو توصيف لهذه الأصول، بخلاف ما قامت به دول عربية مثل الإمارات والبحرين، أو دول متقدمة كسويسرا وسنغافورة. هذا الغياب أدى إلى صعوبة تكيف التعامل بهذه الأصول ضمن قواعد الالتزامات المدنية أو العقود التجارية، وهو ما أشار إليه عدد من الباحثين العراقيين الذين اعتبروا أن "الفراغ التشريعي يخلق حالة عدم يقين قانونية تمنع استقرار التعاملات الإلكترونية الحديثة"⁸⁴.
ثانياً: ضعف الإطار القانوني لمكافحة الجرائم المرتبطة بالأصول الرقمية

على الرغم من وجود قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015، إلا أن هذا القانون لم يواكب التطور التقني، ولم يتضمن أي نص خاص متعلق بالتعامل بالعملة الرقمية، سواء من حيث التعريف أو التجريم أو الرقابة. وقد أكد باحثون عراقيون أن "القوانين الحالية تهتم بالنقود التقليدية فقط، بينما تترك الأصول الرقمية خارج نطاق الرقابة"⁸⁵، مما يخلق ثغرات خطيرة في مجال تتزايد فيه جرائم الاحتيال الإلكتروني، والابتزاز، وغسل الأموال عبر المحافظ الرقمية ومنصات التداول.

ثالثاً: غياب إطار تنظيمي للمؤسسات المالية الرقمية وشركات التقنية المالية (FinTech) لا يزال البنك المركزي العراقي يتعامل مع العملات الرقمية بسياسة التحذير فقط، دون وجود لوائح تنفيذية

⁸⁴ هبة عبد الكريم حميد، "البيئة القانونية للمعاملات الإلكترونية في العراق: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة بابل للعلوم القانونية، مج. 29، ع. 2، 2021، ص. 155-156، العراق: جامعة بابل.

<https://www.iasj.net/iasj/article/231922>

⁸⁵ محمد طه حسن، "غسل الأموال عبر الوسائط الرقمية: التحديات القانونية في العراق"، مجلة كلية القانون - جامعة بغداد، مج. 13، ع. 4، ص. 87-90. العراق، جامعة بغداد، كلية القانون.

<https://www.iasj.net/iasj/article/268004>

⁸⁶ زهراء فاضل مهدي، "تقييم الإطار التشريعي للتقنيات المالية (FinTech) في العراق"، مجلة المستنصرية للحقوق، مج. 15، ع. 1، 2023، ص. 44-

⁴⁸ العراق: الجامعة المستنصرية.

<https://www.iasj.net/iasj/article/277451>

⁸⁷ علي حسين رحيم، "الفجوات التشريعية في القوانين العراقية المتعلقة

بالاقتصاد الرقمي"، مجلة القانون والاقتصاد - جامعة الكوفة، مج. 11، ع. 3، 2022، 201-205. العراق: جامعة الكوفة.

<https://www.iasj.net/iasj/article/265883>

⁸⁸ مازن عبد الرضا، "تأخر التشريع الرقمي في العراق: تحليل قانوني"، مجلة التشريع والقضاء، العدد 16، 2022، ص. 51-55، النجف: دار الغري.

ناجماً لتراخيص منصات الأصول الرقمية. يمكن للعراق أن يعتمد على آلية مماثلة، تشمل منح تراخيص لمزودي خدمات الأصول الرقمية، مع اشتراط الالتزام بالحوكمة، ومعايير الحفظ، والإشراف على التداول والتحوي. هذا يساهم في تعزيز الشفافية ويقلل من التلاعب بالأسواق⁹³.

تطوير آليات حماية المستثمر والشركات

ينصح الباحثون بتحديد مسؤوليات الشركات في حال حدوث اختراق أو فقدان للأصول الرقمية، بما يشمل إلزام الشركات بالاحتفاظ بنسخ احتياطية، وتطبيق إجراءات حماية إلكترونية صارمة، والإبلاغ الفوري عن الحوادث. كما يمكن تضمين نصوص عقابية ضد الإهمال الجسيم أو التلاعب⁹⁴، ما يضمن حماية المستثمر ويعزز الثقة بالبيئة الاستثمارية⁹⁴.

تحديد الضوابط الضريبية والمحاسبية للأصول الرقمية

ينبغي أن يشمل التشريع قواعد واضحة لإدراج العملات الرقمية في الدفاتر المحاسبية، وتقدير الأرباح والخسائر، والوفاء بالالتزامات الضريبية⁹⁵. وفقاً للدراسات الحديثة، فإن غياب النصوص القانونية يؤدي إلى ضعف الشفافية في القوائم المالية، ويزيد من المخاطر القانونية والمالية⁹⁵.

تواجه الشركات العراقية صعوبة بالغة في التعامل بالعملات الرقمية بسبب غياب نصوص قانونية واضحة تحكم هذه العمليات. يقترح العديد من الباحثين إصدار قانون خاص ينظم التعامل بالأصول الرقمية ويحدد صلاحيات الجهات الرقابية، ومسؤوليات الشركات، وضوابط حماية المستثمرين⁸⁹. إن الإطار القانوني المنظم يساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالاحتيايل وغسل الأموال، ويوفر بيئة آمنة للشركات والمستثمرين على حد سواء⁹⁰.

دمج العملات الرقمية ضمن التشريعات المصرفية والمالية

يشير الحاجيمي (2021) إلى أهمية تعديل التشريعات المصرفية لتشمل العملات الرقمية، بما يسمح للبنك المركزي العراقي بالإشراف على التداول، والاعتماد على منصات موثوقة، وتطبيق إجراءات "اعرف عميلك (KYC)" ومعايير مكافحة غسل الأموال⁹¹. هذا الدمج يضمن التوافق بين النشاط الرقمي والنظام المالي الرسمي، ويحد من المعاملات غير المشروعة⁹².
تبنى نظم الترخيص والإشراف على المنصات الرقمية توفر التجارب الدولية (الإمارات، البحرين) نموذجاً

⁹² أحمد حمدي أحمد حسن، "قانونية العملات الرقمية المشفرة 'بيتكوين' في ظل التشريعات العربية والدولية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 3 (الرياض: جامعة الملك سعود، 2020)، ص. 145.

https://journals.ekb.eg/article_326170.html

⁹³ المرجع نفسه

⁹⁴ حسن سيد حسن علي اليذاك، "العملات الرقمية المشفرة وأثرها على النظام الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 4، العدد 2 (دمشق: دار الفكر، 2019)، ص. 89.

https://journals.ekb.eg/article_270335.html

⁹⁵ محمود محمد الدمرداش، "العملات الرقمية وتأثيرها على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 3، العدد 1 (القاهرة: دار الفكر العربي، 2021)، ص. 56.

https://journals.ekb.eg/article_308053.html

⁸⁹ ليث حليم الحاجيمي، "العملات الرقمية للبنوك المركزية: (CBDCs) تحليل بعض التجارب العالمية وإمكانية تطبيق الدينار الرقمي في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، بغداد: جامعة المستنصرية، 2021، ص. 197.

<https://ecjournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecjournal/article/view/1278>

⁹⁰ ليث حليم الحاجيمي، "العملات الرقمية للبنوك المركزية: (CBDCs) تحليل بعض التجارب العالمية وإمكانية تطبيق الدينار الرقمي في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، بغداد: جامعة المستنصرية، 2021، ص. 197.

<https://ecjournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecjournal/article/view/1278>

⁹¹ هبة الله محمد علاء الدين منصور، "التوجه نحو التنظيم القانوني للعملات الافتراضية: دراسة تحليلية معمقة"، مجلة القانون والتشريع، المجلد 5، العدد 1 (القاهرة: دار الفكر العربي، 2020)، ص. 112.

https://mle.journals.ekb.eg/article_426055.html

أو "الأوراق المالية" أو "السلع" وفق التشريعات العراقية القائمة، مما ترتب عليه صعوبة اعتبارها محلاً مشروعاً للعقود. كما أن التحذيرات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلقت تعارضاً بين الواقع الاقتصادي الذي يشهد انتشاراً لاستخدام الأصول الرقمية، وبين القواعد القانونية التي لا تزال غير مهيئة لاستيعاب هذا النوع من المعاملات.

على الصعيد الدولي، أظهرت التجارب المقارنة خاصة في الاتحاد الأوروبي والإمارات والولايات المتحدة—أن التنظيم القانوني الشامل للأصول الرقمية يسهم في الحد من المخاطر، ويضمن الشفافية والمساءلة، ويشجع على الابتكار دون المساس بسلامة النظام المالي. وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير نموذج عراقي متكامل يحقق التوازن بين الحداثة الرقمية ومتطلبات الأمن القانوني والاقتصادي.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الرئيسة يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. وجود فراغ تشريعي واضح في القانون العراقي لا يوجد قانون يحدد الطبيعة القانونية للعمليات الرقمية، مما يؤثر على مركزها القانوني داخل النظام التجاري والمدني.
2. غياب الاعتراف الرسمي يجعل العقود القائمة على العملات الرقمية عرضة للبطلان أو عدم النفاذ نتيجة غياب المشروعية القانونية لمحل العقد عند استخدام العملات الرقمية في الدفع أو المقايضة.
3. ضعف الحماية القانونية للمتعاملين بالأصول الرقمية

توحيد المعايير الرقابية مع التجارب العربية والدولية
تشير التجارب الإماراتية والبحرينية إلى أن وجود معيار موحد للتراخيص، والإشراف، والامتثال لمعايير AML/KYC، يخلق بيئة أكثر أماناً. يمكن للعراق الاستفادة من هذه التجارب لتحديد نطاق الإشراف والضوابط دون تعطيل الابتكار الرقمي، ما يساعد على استقطاب الاستثمار وحماية الاقتصاد الوطني⁹⁶.

تعزيز الثقافة القانونية الرقمية والتدريب
من الضروري تطوير برامج تدريبية للمحامين والمحاسبين، والمستثمرين، وموظفي البنك المركزي. الهدف هو توعية الأطراف المعنية بالمخاطر القانونية والتقنية للأصول الرقمية، وضمان التزام الشركات بالمعايير الوطنية والدولية⁹⁷.

يُظهر تحليل الإطار القانوني لتعامل الشركات العراقية بالعملات الرقمية وجود فجوة تشريعية واضحة تؤثر بصورة مباشرة على صحة العقود، ومسؤولية الشركات، والتعاملات المالية والمحاسبية. فبينما يشهد العالم تطوراً سريعاً في تقنيات البلوكشين والأصول الافتراضية، ما زال العراق يعتمد نهجاً تحذيرياً يستند إلى بيانات صادرة من البنك المركزي دون وجود قانون شامل يُنظم هذا النوع من الأصول. هذا الوضع أوجد حالة من عدم اليقين القانوني انعكست سلباً على البيئة التجارية، إذ باتت الشركات تواجه مخاطر قانونية ومحاسبية وضريبية نتيجة غياب الاعتراف الرسمي بالعملات الرقمية.

وقد بينت الدراسة أن التصنيف القانوني غير الواضح لهذه العملات جعل من الصعب إدراجها في مفهوم "الأموال"

⁹⁶ Securities & Commodities Authority (SCA), "Regulatory Framework for Virtual Assets Services," الإمارات العربية المتحدة، 23. <https://www.sca.gov.ae/ar/>، 2020، ص.

⁹⁷ Central Bank of Bahrain (CBB), "Regulation of Digital Asset Platforms," البحرين، 2021، ص. 14. <https://www.cbb.gov.bh/digital-assets/>



من خلال تحويل بياناته التحذيرية إلى لوائح تنظيمية واضحة تحدد حدود المسموح والممنوع.
5. إصدار معيار محاسبي وطني خاص بالأصول الرقمية يحدد:

طرق التقييم

آلية تسجيل الأرباح والخسائر

قواعد الإفصاح والشفافية المحاسبية

6. وضع سياسة ضريبية واضحة للأرباح الناتجة عن التعاملات الرقمية

بما يحمي الخزينة العامة ويمنع النزاعات الضريبية مع الشركات.

7. تدريب القضاة والمحامين والمحاسبين على قضايا الأصول الرقمية

عبر برامج متخصصة في القانون المالي الرقمي.

8. تشجيع الشركات العراقية على استخدام المنصات الرسمية فقط

وتوعية القطاع الخاص بمخاطر التعامل خارج الإطار القانوني.

9. الاستفادة من التجارب الدولية المتقدمة

مع مراعاة خصوصية البيئة العراقية ومتطلبات الأمن المالي.

10. إنشاء لجنة وطنية للتشريعات الرقمية

تضم خبراء من:

البنك المركزي

هيئة الأوراق المالية

ديوان المحاسبة

وزارة المالية

القطاع الخاص

لتنسيق الجهود التشريعية ووضع إطار قانوني موحد.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

• أحمد عبد الحميد، القانون التجاري وتحديات الاقتصاد

الرقمي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2019، ص 104.

• عبد الكريم العاني، التنظيم القانوني للتقنيات المالية الحديثة،

بسبب عدم وجود جهة ضامنة أو تشريع ينظم منصة التداول، ما يجعل الشركات عرضة للاحتيال، والاختراقات الرقمية، وتقلبات السوق.

4. تضارب بين مواقف السلطات الرقابية والقواعد القانونية العامة

فالبنك المركزي يصدر تحذيرات دون وجود نص قانوني صريح بالخطر، مما يخلق غموضاً في تفسير مشروعية التعاملات الرقمية.

5. غياب إطار محاسبي وضريبي واضح

لا يوجد معيار محاسبي عراقي لتقييم العملات الرقمية، ولا قاعدة ضريبية تنظم الأرباح والخسائر الناتجة عنها.

6. التجارب المقارنة تشير إلى جدوى التنظيم وليس الحظر إذ نجحت التشريعات المتقدمة (MiCA – الإمارات والبحرين) (في تخفيض المخاطر عبر وضع إطار شامل للترخيص والرقابة).

7. البيئة الاقتصادية والتكنولوجية في العراق تشهد تزايداً في التعامل غير الرسمي بالعملات الرقمية مما يجعل الحاجة إلى تنظيم تشريعي مسألة ضرورية وليست اختيارية

التوصيات

استناداً إلى التحليل السابق ونتائج البحث، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تطوير الإطار القانوني العراقي:

1. إصدار قانون عراقي خاص بتنظيم الأصول الرقمية يتضمن تعريفاً قانونياً للعملات الرقمية، وتصنيفها، وتحديد شروط تداولها داخل العراق.

2. وضع إطار ترخيص ورقابة للمنصات ومقدمي خدمات الأصول الرقمية (VASPs)

على غرار نموذج الاتحاد الأوروبي (MiCA) ومنصات دبي الرقمية (VARA).

3. إدراج قواعد AML/KYC في التعاملات الرقمية بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر العملات المشفرة.

4. تعزيز دور البنك المركزي العراقي



بغداد: دار الحكمة، ط2، 2021، ص 88.

• سهى محمد رضا، المحاسبة الرقمية ومعايير الإفصاح

المالي، عمان: دار وائل للنشر، 2020، ص 59.

• محمد حسن القرشي، الاقتصاد الرقمي والتحول التشريعي في الدول العربية، دبي: مؤسسة الإمارات للدراسات، 2022، ص 174.

• نزار عبد الساتر، القانون والابتكار المالي: رؤية قانونية

معاصرة، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2021، ص 211.

ثانياً: المقالات والبحوث الأكاديمية (عربية)

• غادة أنيس أحمد البياح، «العملات المشفرة وتقنية البلوك تشين في أفريقيا: تقييم الفرص والتحديات»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2020.

الرابط :

https://journals.ekb.eg/article_97927.html

• فادي توكل، "التمويل التشاركي باستخدام البلوك تشين وفقاً للنظام القانوني الإماراتي"، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، مج4، ع1 (2023): 96-143.

<https://doi.org/10.21608/ijdl.2022.170833.118>

1

• أسماء بن لمخربش، «العملات الافتراضية: دراسة في الواقع والمخاطر»، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج6، ع2 (2022): 531-546.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/202906>

• عبدالنواب، محمد عزت. «مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية»، الفكر المحاسبي، مج23، ع4 (2019): 292-353.

<https://doi.org/10.21608/atasu.2019.60796>

• فائق قاسم عنيذ، "التعويض في المسؤولية المدنية التقصيرية بالقانون العراقي"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج16، ع59 (2024).

<https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/kjlp/article/view/21694>

• هبة عبد الكريم حميد، "البيئة القانونية للمعاملات الإلكترونية في العراق: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة بابل

للعلوم القانونية، مج29، ع2 (2021): 155-156.

<https://www.iasj.net/iasj/article/231922>

• محمد طه حسن، "غسل الأموال عبر الوسائط الرقمية:

التحديات القانونية في العراق"، مجلة كلية القانون - جامعة بغداد، مج13، ع4، ص87-90.

<https://www.iasj.net/iasj/article/268004>

• زهراء فاضل مهدي، "تقييم الإطار التشريعي للتقنيات المالية (FinTech) في العراق"، مجلة المستنصرية للحقوق، مج15، ع1 (2023): 44-48.

<https://www.iasj.net/iasj/article/277451>

• علي حسين رحيم، "الفجوات التشريعية في القوانين العراقية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي"، مجلة القانون والاقتصاد - جامعة الكوفة، مج11، ع3 (2022): 201-205.

<https://www.iasj.net/iasj/article/265883>

• مازن عبد الرضا، "تأخر التشريع الرقمي في العراق: تحليل قانوني"، مجلة التشريع والقضاء، ع16 (2022): 51-55.

• ليث حليم الحجيبي، "العملات الرقمية للبنوك المركزية... (CBDCs)، مجلة العلوم الاقتصادية، مج7، ع2 (2021): 197.

<https://ecjournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecjournal/article/view/1278>

• هبة الله محمد علاء الدين منصور، "التوجه نحو التنظيم القانوني للعملات الافتراضية"، مجلة القانون والتشريع، مج5، ع1 (2020): 112.

https://mle.journals.ekb.eg/article_426055.htm

1

• أحمد حمدي أحمد حسن، "قانونية العملات الرقمية

(البيتكوين)...، مجلة الدراسات القانونية، مج6، ع3 (2020): 145.

https://journals.ekb.eg/article_326170.html

• حسن سيد حسن اليذاك، "العملات الرقمية المشفرة وأثرها على النظام الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج4، ع2 (2019): 89.

<https://journals.ekb.eg/article/270335>

• محمود محمد الدمرداش، "العملات الرقمية وتأثيرها على دور البنوك المركزية..."، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مج3،

<https://www.treasurers.org/hub/technical/digital-assets/accounting-considerations>

رابعاً: القوانين والتشريعات العراقية
• القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951، بغداد: وزارة العدل.

<https://iraq-ig-law.org/ar>

• قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984، بغداد: حكومة جمهورية العراق.

https://investpromo.gov.iq/ar?page_id=1092

• قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015، بغداد: مجلس النواب.

<https://aml.iq>

• قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.

<https://cbi.iq/page/56>

• البنك المركزي العراقي، "تحذير من التعامل بالعملات الرقمية"، 14 نوفمبر 2021.

<https://cbi.iq/news/view/1866>

• البنك المركزي العراقي، "منع استخدام البطاقات والمحافظ الإلكترونية..." 30 مارس 2022.

<https://cbi.iq/news/view/1977>

• مسودة قانون الجرائم المعلوماتية، مجلس النواب العراقي.

<https://parliament.iq>

• تعليمات دائرة الضريبة بشأن التعامل الضريبي مع العملات الرقمية، وزارة المالية، 2021.

<https://mof.gov.iq>

خامساً: التشريعات والأنظمة الدولية والعربية
الاتحاد الأوروبي

• EU: Markets in Crypto-Assets Regulation (MiCA), 2023.

• European Banking Authority. "Advice on Crypto-assets," 2022.

<https://www.eba.europa.eu/crypto-assets>

الولايات المتحدة

1ع (2021): 56.

https://journals.ekb.eg/article_308053.html

• صالح محمد عبد الله، "المسؤولية الجنائية للشركات في القانون العراقي"، مجلة دراسات قانونية، مج8، ع2 (2022): 45-72.

<https://www.iraqijournals.com/legalstudies/article/view/2022-8-2-5>

ثالثاً: المقالات والبحوث الأجنبية (English)

• Guo, Yongsheng et al. "Examining the Drivers and Economic and Social Impacts of Cryptocurrency Adoption." *FinTech*, 4(1), 2025.

<https://www.mdpi.com/2674-1032/4/1/5>

• Xie, Pengyan et al. "The Impact of Blockchain Adoption on Financial Performance..." *Frontiers in Business, Economics and Management*, 11(2), 2023.

<https://doi.org/10.54097/fbem.v11i2.12627>

• Corbet, Shaen, Brian Lucey, & Larisa Yarovaya. "Cryptocurrencies as a Financial Asset..." *Journal of Financial Stability*, 34 (2018): 1-15.

<https://doi.org/10.1016/j.jfs.2017.12.003>

• Yuzbasioglu, Mehmet Ali. "Cryptocurrency Accounting Frameworks..." *Journal of Economics, Finance and Accounting Studies*, 7(6), 2025.

<https://doi.org/10.32996/jefas.2025.7.6.10>

• Ly, Matthew Kien-Meng. "Coining Bitcoin's 'Legal-Bits'." *Harvard Journal of Law & Technology*, 27(2), 2014: 327-360.

<https://jolt.law.harvard.edu/assets/articlePDFs/v27/27HarvJLTech327.pdf>

• Passarinho, David. "Accounting Considerations for Cryptocurrencies (IFRS)." ACT, 2022.

- IFRS – *Management Commentary on Digital Assets*, 2022.
<https://ifrs.org>
سابعاً: المواقع والتحليلات المتخصصة
- CoinDesk Research, “What Are Cryptocurrencies?”, 2020.
<https://www.coindesk.com>
- Al Nesoor Law Firm، “العملات الرقمية المشفرة في العراق بين الإدارة والتشريع”، 2025.
<https://alnesoor.com/posts/cryptocurrencies>
• صحيفة الاقتصاد، “هل العملات المشفرة نقد أم أصل مالي؟” 24 أغسطس 2024.
<https://www.aleqt.com>
- Muayad & Associates، “أهم المتطلبات القانونية لممارسة الأعمال التجارية في العراق.”
<https://muayadandassociates.com>
- U.S. CFTC – *Cryptocurrency Guidance*, 2021.
<https://www.cftc.gov/bitcoin>
- U.S. SEC. *Crypto Assets and Enforcement Actions*, 2023.
<https://www.sec.gov>
- FinCEN. *Application of FinCEN Regulations...*, 2021.
<https://www.fincen.gov>
الخليج العربي
- SAMA/CMA Joint Statement, 2018.
<https://cma.gov.sa>
- Saudi Gazette, “SAMA chief warns...”, 2023.
<https://www.saudigazette.com.sa>
- Bahrain CBB: *Digital Asset Regulations*, 2021.
<https://www.cbb.gov.bh>
- UAE SCA: *Regulatory Framework for Virtual Assets Services*, 2020.
- Dubai VARA Law No. 4 of 2022.
<https://rulebooks.vara.ae>
آسيا
- Singapore, *Payment Services Act* 2019.
<https://sso.agc.gov.sg>
- MAS: *Guidelines for Digital Payment Token Services*, 2022.

سادساً: تقارير المؤسسات الدولية

- IMF Report: *Virtual Currencies and Their Risks*, 2021.
<https://www.imf.org>
- FATF: *Updated Guidance for Virtual Assets and VASPs*, 2021.
<https://fatf-gafi.org>